جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية
الفرع: تاريخ
تخصص: تاريخ معاصر

رقم: .....

إعداد الطالبة:
نادية معمولي

يوم: 06/ 07/ 2019

آثار المعتقلات الفرنسية على ثورة التحرير الجزائرية معتقل الجرف بالمسيلة - أنموذجا -

---

لجنة المناقشة:

خنساء تومي	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
نصر الدين مصمودي	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا
جازية بكرادة	أ. مس ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة...نبي الرحمة ونور العالمين سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا **محمد صلى الله عليه وسلم.**

أهدي هذا العمل:

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة ... وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة

إلى شهدائنا الأبرار.

إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات والدعوات... الينبوع الذي لا يملئ العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

إلى أمي الحبيبة.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء ... الذي لم يبخل علي شيء من اجل دفعي إلى طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة أدامه الله لي.

إلى أبي العزيز.

إلى من يقفون ورائي دوما بنصحهم وإرشادهم ... رفقاء دربي في هذه الحياة ... معهم أكون وبدونهم لا أكون ... إلى من أرى فيهم التفاؤل والسعادة .

إلى عائلتي دون استثناء.

إلى من عشن أجواء الاجتهاد والعمل معي ... ينثرون الفرح في دربي ... إلى رفيقة دربي وصديقتي التي طالما كانت ظلا مساندا في كل كبيرة وصغيرة، صديقتي وسيلة.

إلى صديقاتي وزميلاتي.

إلى كل من أعانني في إخراج هذه المذكرة بجهد أو نصيحة أو فكرة **لهم اهدي هذا العمل المتواضع.**

شكر وعرفان

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي أنعم عليَ بإتمام وإنجاز هذا العمل المتواضع فالله الشكر والحمد يليقان بجلاله وعظيم سلطانه.

قال الله تعالى: "رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ" **سورة الأحقاف الآية(14).**

في البدء يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى أستاذي المشرف الدكتور " **نصر الدين مصمودي**" على توجيهاته البناءة وجهوده ونصائحه المقدمة من أجل إنجاز هذه المذكرة، جزاه الله عنا كل خير وإحسان وله منا كل التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر إلى أستاذي المحترم الدكتور " **فريح لخميسي**" الذي كان بمثابة المشرف الثاني والسند الحقيقي من خلال كل جهوده المبذولة، أتوجه له بالامتنان الجليل على مساعدته لي.

كما أتوجه الشكر إلى كل أساتذتي المحترمين الذين تعاقبوا على تدريسي طيلة مشواري الدراسي ولم يبخلوا علي بالبذل والعطاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل.

مقدمة

انتهجت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ اندلاع الثورة التحريرية عدة أساليب لقمعها وخنقها، فلم تكف التعزيزات العسكرية والبشرية وتجنيد الحركى وزج القوم في سجن واعتقال المناضلين والمشبوهين، الذين كانت الإدارة الاستعمارية تعتبر أنهم سبب الحوادث التي تضرب مصالحها ومراكزها منذ الفاتح نوفمبر 1954م، ومن هذه الأساليب مراكز التعذيب والمحتشدات والمعتقلات والسجون التي عرفت انتشارا واسعا عبر القطر الجزائري.

فلم تكن هذه المعتقلات إلا وجها من أوجه القمع الاستعماري الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري والثورة التحريرية، إذ كان الهدف منها عزل الشعب عن الثورة وتحطيم معنويات المناضلين، ومن بين تلك المعتقلات الاستعمارية معتقل الجرف بالمسيلة م وهو من المعتقلات الأولى بعد اندلاع الثورة التحريرية في أوت 1955م، والذي خصصته كموضوع لدراستي والتي هي بعنوان آثار المعتقلات الفرنسية على الثورة التحريرية معتقل الجرف أنموذجا.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع الهام في مسار الثورة التحريرية الكبرى إلى عدة عوامل:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بتاريخ الثورة الجزائرية.

- الرغبة في الإطلاع على دور المعتقلين والمعتقلات في الثورة من خلال التعرف على معتقل الجرف.

- الرغبة في تسليط الضوء على الأساليب والوسائل التي انتهجتها الإدارة الفرنسية للسيطرة على الثورة التحريرية بأبشع الطرق باعتمادها على المعتقلات لتحقيق أغراضها.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة: إلى أي مدى ساهمت المعتقلات الفرنسية في محاولة خنق الثورة ومحاصرتها والقضاء عليها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ماذا نقصد بالمعتقلات الفرنسية وما هي أنواعها؟

– فيما تتمثل الأساليب والوسائل المستعملة لتعذيب المعتقلين في معتقل الجرف؟

– ما هي انعكاسات ظروف الاعتقال سياسيا ونفسيا على حياة المعتقلين؟

اهداف الدراسة:

– التعرف على المعتقلات الفرنسية في الجزائر وكيف كانت المعاملة داخل المعتقل.

– التعرف على مختلف أنواع التعذيب التي تعرض لها المعتقلين داخل المعتقلات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية.

– التعرف على أهم الانعكاسات لمعتقل الجرف على الثورة التحريرية.

منهج الدراسة:

للإجابة على كل التساؤلات وللإلمام بجوانب الموضوع وحسب طبيعة الموضوع هي التي تحدد منهج البحث، وباعتبار أن الدراسة تاريخية بالدرجة الأولى فقد اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي، الذي يعتمد على جمع ودراسة المصادر والمراجع التاريخية ووصف كل الأحداث بدقة، ومن خلال دراستي للموضوع اعتمدت عليه لوصف معتقل الجرف وحياة المعتقلين.

كذلك اعتمدت على المنهج التاريخي التحليلي والذي يعتمد بالأساس على جمع المعلومات التاريخية ثم دراستها وتحليلها لإعطاء بعض التحليلات والاستنتاجات، هذا راجع لطبيعة الموضوع التاريخي وطبيعة المادة العلمية هي التي فرضت عليا استخدام هذا المنهج لأنه ضروري لسرد الأحداث وفق تسلسل زمني.

خطة الدراسة:

يضم العنوان متغيرين الأول المعتقلات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية والثاني انعكاسات المعتقلات الفرنسية على الثورة التحريرية ولتغطية جميع جوانب الموضوع قمت بتقسيم موضوع الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة مع مجموعة من الملاحق التوضيحية.

الفصل الأول كان تحت عنوان المعتقلات الفرنسية خلال الثورة التحريرية، والذي تناولت فيه التعريف بالمعتقلات تطرقت إلى التعريف بالمعتقل وظهور المعتقلات الفرنسية في الجزائر من اجل عزل الشعب عن الثورة كذلك الفرق بين المعتقل والسجن والمحتشد، أما العنصر الثاني تطرقت فيه إلى أنواع المعتقلات الفرنسية والظروف المعيشية داخل المعتقل تناولت فيه أنواع المعتقلات الفرنسية في الجزائر كذلك تطرقت إلى دراسة أوضاع المساجين في المعتقل كيف كان يتعامل المعتقلين داخل المعتقل.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الوصف العام لمعتقل الجرف وأساليب القمع الاستعماري، تناولت فيه أولا التعريف بمعتقل الجرف ونشأته يندرج تحته المعطيات الجغرافية والتاريخية لمعتقل الجرف، كذلك تطرقت إلى المرافق العامة التي يتكون منها المعقل من حيث الهيكل والتنظيم الإداري للمعتقل، كذلك تطرقت إلى الحياة العامة داخل معتقل الجرف، أما العنصر الثاني تناولت فيه أساليب التعذيب والقمع الاستعماري داخل معتقل الجرف، تطرقت إلى التعذيب الجسدي من خلال الوسائل المستعملة في التعذيب، كذلك تطرقت إلى التعذيب النفسي في معتقل الجرف.

أما الفصل الثالث تحت عنوان انعكاسات ظروف الاعتقال سياسيا ونفسيا على الحياة داخل المعتقل، تناولت فيه الانعكاسات السلبية على المساجين في المعتقل تطرقت إلى تكوين العملاء وتحطيم الشخصية السياسية في المعتقل، كذلك تطرقت تشجيع الحزبية والعرقية واستغلال الإعلام بين المعتقلين، أما العنصر الثاني فتناولت فيه انعكاسات المعتقلات على

مسار الثورة، تطرقت إلى تنظيم الجبهة في المعتقل، كذلك تطرقت إلى مساهمة المعتقلين في النشاط الثوري في معتقل الجرف من خلال نشر الوعي الاجتماعي بين المعتقلين، كذلك التعارف والتعليم والعادات والتقاليد بين المعتقلين.

المصادر والمراجع:

اعتمدت في إنجاز هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع من أبرزها كتاب خميسي سعدي تحت عنوان معتقل الجرف أثناء الثورة التحريرية اعتمدت عليه في التعريف بمعتقل الجرف والأوضاع العامة داخل المعتقل، كذلك أنواع المعتقلات الفرنسية ومساهمة المعتقلين في الثورة التحريرية، أما كتاب مصطفى خياطي معسكرات التجمع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954- 1962م من خلال التعريف بمعتقل الجرف والمرافق العامة في معتقل الجرف، كذلك كتاب محمد الطاهر عزوي اعتمدت عليه في التعريف بمعتقل الجرف كذلك تنظيم جبهة الحرير الوطني داخل المعتقل، كذلك اعتمدت عليه في انعكاسات الاعتقال على الثورة التحريرية، كذلك كتاب رشيد زوبير جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962م، اعتمدت عليه في أنواع المعتقلات الفرنسية كذلك العمل السياسي في المعتقل، كذلك كتاب عثماني مسعود الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب من خلال ظهور المعتقلات الفرنسية كذلك أنواع المعتقلات الفرنسية تكوين العملاء في المعتقل.

كذلك اعتمدت على جملة من المقالات من بينها، نور الدين مقدر المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية من خلال وصف معتقل الجرف وأنواع المعتقلات الفرنسية

كذلك النضال السياسي في المعتقل، جلامة عبد الوحيد الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962م من خلال أنواع المعتقلات الفرنسية كذلك التعذيب الجسدي والنفسي وتنظيم جبهة التحرير الوطني في المعتقل، فارس العيد المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية قصر الطير أنموذجا من خلال الحياة داخل المعتقل كذلك التعذيب الفرنسي في المعتقل، كذلك اعتمدت علي الدراسات السابقة ياسمينة كريعي المعتقلون والأسرى أثناء الثورة الجزائرية 1954- 1962م من خلال التعريف بالمعتقل.

صعوبات الدراسة:

إن كل بحث لا يخلو من الصعوبات حيث يتفاوت حجمها ومدى تأثيرها على مسار البحث وتتمثل في:

- صعوبة الحصول على الوثائق والمراجع التي تتناول الموضوع مما شكل لي صعوبة في وصول بعض الحقائق.

- صعوبة التواصل مع بعض المعتقلين.

الفصل الأول:

المعتقلات الفرنسية خلال الثورة التحريرية

أولا: التعريف بالمعتقلات الفرنسية

1-تعريف المعتقل:

أ - لغة:

جاء في بعض قواميس اللغة العربية ومعاجمها التي ظهرت في القرن العشرين أن مفردة معتقل جاءت من فعل اعتقل بتسكين العين وفتح ما بعدها التي تعني ألقى القبض والاعتقال وردت بمعنى قبض على شخص وسجنه والمعتقل اسم مفعول وجمعه المعتقلون هو المسجون أو المحجوز عليه والمكان الذي يخصص لهم يسمى معسكر اعتقال يحتجز فيه أسرى الحرب المدنيون والموقوفون والسياسيون والمنفيون والمشبوهون[1].

يعني الاعتقال في اللغة الحبس يقال اعتقلت الرجل حبسته، واعتقل لسان إذا حبس ومنع عن الكلام، ويراد بالشخص المعتقل في القانون الموقوف قبل المحاكمة لأن الاعتقال هو التوقيف ويصفونه بأنة حبس المتهم عن مباشرة أموره حتى يحاكم[2]، فالمعتقل هو كل من قيدت حريته بموجب قرار وعلى هذا الأساس، يعد الاعتقال إجراء إداريا يوجه ضد أشخاص يهددون النظام والأمن العام لوجود حالة خطورة أو اشتباه فيهم ويصدر هذا الإجراء في ظل حالة الطوارئ عن الهيئة التنفيذية لأنها مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام ويكون الاعتقال لمدة غير محدودة وبدون أمر قضائي[3].

---

[1] خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)**، دار الأكاديمية الجزائر، 2013، ص ص 29، 30.

[2] فوزي فيض الله، **أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام**، مكتبة المنار، الكويت، 1987، ص 42.

[3] ياسمينة كريعي، **المعتقلون والأسرى أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017/2016، ص ص 15، 16.

ب-اصطلاحا:

المعتقل هو المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الوطنيين وكان الشعب الجزائري أيام الثورة التحريرية يستعمل المعتقل مرادفا للفظ السجن أو الحبس وكان السجن يطلق على المكان الذي يودع فيه المجرمون واللصوص أما المعتقل فقد اقترن بمعنى سياسي خاص بالوطنيين الجزائريين والوطنيات أيضا، ممن أودعوا السجن، وقد يعني المعتقل أيضا تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس، غير السجن الكلاسيكي وذلك لضيق السجون في الجزائر وفي فرنسا بهؤلاء الوطنيين الذين تكاثر عدد المعتقلين منهم والمحشورين فبلغ زهاء مليون[1].

المعتقل هو الفرد الذي يعتقل وفق تدبير أمني يهدف إلى حرمانه من حريته والعمل على تغيير سلوكه بأساليب مختلفة، والزج به في معسكر تقرره السلطة الإدارية دون إدانة أو تهمة سوى أنه يمثل في نظر الإدارة خطرا على الأمن والنظام العام، أما المعتقل كمكان يطلق على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد حريتهم[2]، كذلك يعتبر المعتقل المكان الذي يعتقل فيه الفرنسيون الوطنيين، وهو مرادف للسجن أو الحبس ويقترن المعتقل بمعنى سياسي خاص بالوطنيين الجزائريين، إضافة إلى انه يعني تجميع الوطنيين في مكان محروس[3]، وهو المكان المحروس الذي كان الفرنسيون يجمعون فيه الوطنيون المناضلين، وكان غالبية الشعب الجزائري أثناء الثورة التحريرية يستعمل مرادفا للفظ السجن ويكون الاعتقال ذا طبيعة تعسفية إذ تم بطريقة غير شرعية أو غير قانونية ولقد اعتبرت إدارة الاحتلال أن المعتقل محجوز في بقعة

[1] عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، دس، ص 80.

[2] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 30.

[3] محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة ، الجزائر، 2009، ص 420.

من بقاع الوطن لمدة غير محددة وبدون مرافعة ولا محاكمة لأنه مشبوه والمشبوه يوقف ويحجز للوقاية والاحتياط فقط[1].

إن المعتقلين يبقون مرهونين بحياة الحوادث الطارئة، ويتعرضون للعذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبت في أمرهم، وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرهم ولا يخضعون للباس معين كما في السجن، ويتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل بالاطلاع على الصحف وبالسماع للإذاعة وبالتنقل في المراقد وبالتفسح في الفناء وبممارسة الرياضة وبالتعليم الفردي والجماعي، فهو ليس من نوع خاص، ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة[2].

2- ظهور المعتقلات الفرنسية في الجزائر:

لقد كان اندلاع الثورة التحريرية حدثا هز كيان الاستعمار وشل قدراته العسكرية التي لم تصدق وقوع الهجوم عليها بمثل ذلك التنظيم الذي يؤكد على الوحدة والشمول، فراح قادة العدو يدبرون الخطط لتطويق مواقع المجاهدين في القرى والمداشر والجبال، من اجل القضاء التام على الثورة لإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه قبل 01 نوفمبر 1954م وكانت كل الوسائل مشروعة في نظر الدوائر الفرنسية لتحقيق هذا الهدف (استعمال القمع)[3]، إلا أنه لم تمض بضعة شهور حتى عمدت السلطات الاستعمارية إلى فرض قانون حالة الطوارئ الذي كان متبوعا بحملة اعتقالات جماعية، وكل هذه الإجراءات المتخذة كانت عنيفة ووحشية جدا خاصة الإجراءات الأمنية التي شرع في تنفيذها ضد المناضلين، وسرعان ما دعمت تلك الإجراءات

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 31.

[2] محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين (تصور الوحشية الفرنسية والحقد الصليبي في المعتقلات الجزائرية في خلال الثورة التحريرية من 1954-1962م**، منشورات المتحف الوطني، 1996، ص 13.

[3] براهمة بلوزاع، **نظرة على الجزائر بين 1947و 1962م**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015، ص 102.

الأمنية بعمل عسكري تمثل في إرسال وحدات المظليين إلى القبائل والأوراس[1]، إذ لم يمر وقت طويل حتى شملت موجة الاعتقالات عدة مناضلين وكل من له صلة بالمنظمة بدءا بقادتها بينما تمكن بقية المسؤولين من الإفلات، وقد بلغ عدد المعتقلين في 15 ماي 1954م حوالي 500 معتقل[2]، هذه الإجراءات استهدفت من ورائها فصل الجماهير الشعبية عن الثورة المسلحة[3]، قامت السلطات الاستعمارية بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية[4]، زجت بهم في السجون وذلك قبل أن تتضح لديها الصورة وتحدد الأطراف المباشرة التي كانت وراء الانتفاضة حيث ظل وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران[5] مصرا على أن حركة الانتصار متواطئة مع الانتفاضة من حيث أنه وفرت لها عناصر متطرفة، وصادف هذا الرأي ما قام به الحاكم العام روجي ليونار بشن حملة اعتقالات واسعة شملت كثيرا من عناصر الحركة منذ شهر ديسمبر1954م، حيث بدأت موجة القمع تأخذ بعدا واسعا وتشن الحملات على أوسع

[1] احمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1962م**، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص ص135، 136.

[2] عبد الكامل جويبة، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946 – 1954**، دار الواحة ، الجزائر، 2013، ص 267.

[3] عثمان الطاهر، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص138.

[4] استدعيت اللجنة المركزية لعقد مؤتمر استثنائي يوم 16 فيفري 1947، وفيه تقرر إنشاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتشكيل المنظمة الخاصة كهيكل شبه عسكري سري لتحضير الظروف الملائمة لاندلاع الكفاح المسلح، تم إنشاء هذا الحزب من اجل استمرار التشكيلة الحزبية من اجل الاستقلال.(ينظر: عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2013، ج3، ص ص106 ،107).

[5] ولد بمدينة جارناك سنة 1916م، التحق بجامعتين في آن واحد بكلية الحقوق بجامعة الصربون ومعهد العلوم السياسية الحر، ولقد حاول الحصول على إجازة في الحقوق وشارك في 11 عشر حكومة، تولى وزارة الداخلية في حكومة ماندس فرانس1954–1955م، من المعارضين بشدة لاستقلال الجزائر، في سبتمبر 1965م أسس اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي، انتخب رئيسا للجمهورية سنة 1981م (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر**، بيروت، دس، ج6، ص ص 496، 497).

النطاق، وكانت تعتقل كل مشتبه فيه من مناضلين قدامى في الحركة الوطنية وتجرد المجتمع من طاقاته الحية[1].

لقد اجتهدت فرنسا في فصل الشعب عن الثورة بإخضاع السكان بإقامة المعتقلات والمحتشدات، فضاعفت من سياستها القمعية بهدف القضاء عليها [2] وذلك باتخاذ قانون حالة الطوارئ في 3 أفريل 1955م كقاعدة شرعية لإحداث مراكز الإيواء[3] بعد أن عرضه الحاكم العام جاك سوستال[4] آنذاك بتاريخ 31 مارس 1955م على البرلمان الفرنسي الذي صوت بـ 379 صوتا ضد 219 صوتا، وتنص المادة "06" من هذا القانون على إعطاء صلاحيات لوزير الداخلية موريس يورجاس منوري والحاكم العام بالجزائر على إصدار قرار الاعتقال وإنشاء مراكز الاعتقال، وبالتالي دخلت الجزائر عهد الاعتقالات وأول معتقل تم إنشاؤه في الجزائر يرجع إلى شهر أفريل 1955م[5].

---

[1] عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أما الرهان الصعب**، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص ص 323،324.

[2] مقلاتي عبد الله، ظافر نجود، **الإستراتيجية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، دس، ج2، ص 128.

[3] مصطفى خياطي، **معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954-1962**، تر: محمد المعراجي عمار المعراجي، دار الهومة، الجزائر، 2015، ص 22.

[4] ولد جاك سوستال بمدينة montpellier سنة 1912 من عائلة نقابية بروتستانتية التحق بالمدرسة العليا للأساتذة، بدأ مشواره السياسي بانخراطه في لجنة المناهضة للفاشية سنة 1935 التي أصبح قادتها البارزين، عين حاكما عاما للجزائر من قبل ماندیس فرانس، وفي 2 فيفري 1956 غادر الجزائر، بعد أن تم استخلافه بروبير لاكوست في عهد حكومة موليه، بعد عودة الجنرال ديغول إلى الحكم استلم سنة 1958 وزارة الإعلام، وبسبب سياسة تقرير المصير التي تمسك بها الجنرال ديغول، غادر جاك سوستال الحكومة معلنا المعارضة لسياسة ديغول، ولعلاقته بمنظمة الجيش السري الفرنسية نفي إلي روما ولم يعد منها إلا بعد إعلان العفو العام في أكتوبر 1968، بعد هذا التاريخ تفرغ للكتابة والنشاط الفكري، توفي في 7اوت 1990م(ينظر: الغالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 243، 244.)

[5] رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 103.

إلا أنه أثناء المناقشات البرلمانية حول هذا القانون، ورغم معارضة وزير العدل روبار شومان في حكومة ادغار فور[1]، من حيث استحالة تجميع الأشخاص الموضوعين في الإقامة الجبرية في المعسكرات، لكن وزير الداخلية حاول أن يطمئن البرلمانيين بأن الإقامة الجبرية لا تعني الاعتقال في مكان ما والخضوع للمراقبة[2]، إنما الاعتقال من أجل إبعاد الشعب عن الثورة حتى لا يكونوا سببا في عرقلة مشاريعنا، كذلك ادغار فور الذي خلف مانديس فرانس[3] يوم 23 فيفري 1955م، لم يتخل عن هذا القمع الاستعماري ففي يوم 30 مارس 1955م حددت الجمعية الوطنية الفرنسية على فرض قانون الطوارئ بالجزائر[4]، في الوقت ذاته دخلت الجزائر جبهة التحرير الوطني الشطرنج العالمي حجرا يكتسي أهمية قصوى، فبفضل الحضور النشاط لحسين آيت أحمد ومحمد

[1] ولد بمدينة bèziers في 18اوت 1908، مارس مهنة المحاماة بباريس، والتحق مبكرا بالحزب الراديكالي وأثناء الاحتلال الألماني لفرنسا التحق بصفوف المقاومة الفرنسية، وانتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان يرأسها الجنرال ديغول، في عام 1946 انتخب نائبا بالبرلمان عن الحزب الراديكالي، كان من المدافعين عن الحزب الجنرال ديغول، مما دفع بهذا الأخير إلي تكليفه بمهمة رسمية في جمهورية الصين الشعبية سنة 1963. وخلال المسار السياسي تسلم عدة مناصب حكومية منها: وزيرا للمالية 1950-1951، وزيرا أول 1952، ووزيرا للخارجية1955 وغيرها من المناصب، وفي 1978 فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية، مات في 30 مارس 1988م(ينظر: الغالي الغربي، مرجع سابق، ص ص 245، 246.)

[2] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

[3] هو رجل دولة فرنسي من أسرة برجوازية صغيرة يهودية، درس الحقوق في جامعة باريس وتخرج منها وهو لا يزال في سن 19، ترك بصمته على قوى اليسار، ترأس حكومة بلاده بين الفترة الممتدة من جوان 1954الى فيفري 1955م، في تلك الحقبة نجح في إنهاء حزب الهند الصينية، حيث قاضته حكومة فيشي بتهمة الفرار من الجيش وحكمت عليه بالسجن لمدة 6 سنوات، ولما انتقل ديغول إلى الجزائر أعلن عن تشكيل اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني التي تحولت لاحقا إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج6، ص337.)

[4] عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ج 2، ص 59.

يزيد، تضمن البيان النهائي للمؤتمر الآسيوي الإفريقي بباندونغ[1]، في أفريل 1955م اعترافا صريحا لشعوب الجزائر وتونس والمغرب بحق تقرير مصيرها لوحدها في التحرر[2].

لقد شهدت أرياف الجزائر ما يعرف بالمناطق المحرمة التي يباح فيها للجيش الفرنسي إطلاق النار على أي شيء يتحرك دون سابق إنذار مما أجبر سكانها على الجلاء عنها واللجوء إلى المغارات والكهوف قبل أن يساق من بقي منهم إلى مراكز الإيواء إلا أنها كانت جهنم في الأرض بالنسبة للجزائريين بعد اندلاع الثورة التحريرية من أجل فصل الثورة عن وسطها الطبيعي ألا وهو الشعب[3]، إلا أن أول نوفمبر 1954م يعتبر موعدا تاريخيا يمثل عملية طويلة من نضج الشعور الوطني الجزائري والعمل الثوري الوسيلة المثلى لوضع حد لأكثر من قرن من الهيمنة الاستعمارية[4].

3- الفرق بين المعتقل والمحتشد والسجن:

السجن قديم قدم ظهور الحضارات، بينما المعتقل لا يظهر إلا في الحروب والصراع بين الدول، وفيه يحشر ذوو الأفكار الحرة، والاتجاهات السياسية المختلفة، وإذا زادت الحروب أو انتهت زالت المعتقلات ولا يبقى إلا السجن وهو مستمر الحياة المدنية والاجتماعية المنظمة لأنها تحد من طغيان الانحراف، كذلك إذا تعرضت أي دولة من الدول للاحتلال فإن معتقلاتها تغلق ويطلق سراح من فيها، بينما سجونها تستمر بساكنيها ونازليها لأن السجن يتمتع

---

[1] أول مؤتمر سياسي دولي للدول الإفريقية والأسيوية، انعقد من 18 إلى 24 أفريل 1955م وذلك للبحث عن الأهداف المشتركة بين الدول والتي بلغ عددها 29 دولة افريقية وأسيوية، كان الهدف منه التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء عن تعزيز نضال شعوب العالم الثالث من اجل الاستقلال وتصفية الاستعمار(ينظر: أنور محمود زناتي، **قاموس المصطلحات التاريخية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008 ص 53، ينظر أيضا: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص 490.)

[2] دانيال قيران، **عندما تثور الجزائر**، تر: العيد دوان، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص 90.

[3] براهمة بلوزاع، مرجع سابق، ص ص 103، 104.

[4] احمد بن الشريف، **حديث المقاتل مذكرات أيام الثورة وما قبلها**، تر: أحمد سبع، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 23.

بالاستقلال الإداري والمالي ويخضع لنظام معين، أما المعتقل فهو خاضع الظروف السياسية المحلية والدولية[1].

إن الاختلاف بين المعتقل والمحتشد من حيث طبيعة الأفراد، ففي المعتقلات يتم اعتقال أشخاص بمفردهم وفي المحتشدات يتم حشد عائلة كاملة وحتى قبائل وأعراش بالإضافة إلى أنهما يختلفان في طبيعة التسيير والتنظيم الإداري، فالمعتقلات لها نظام خاص لكنهما يشتركان في نقطة رئيسية بالنسبة للموجودين فيهم يمنع عليهم حرية التنقل بين الداخل والخارج، ولا يمكن لهم إجراء أي اتصال وهم تحت الرقابة والمتابعة تحت طائلة التهديد بممارسة التعذيب[2].

أما السجون فكانت مبدئيا خاصة بمن ثبتت إدانتهم، فيقضون فيها مدة الحكم الذي صدر فيهم من طرف هيئات قضائية، أما المحتشدات للمجاهدين الذين ألقي عليهم القبض وهم يحملون السلاح فتكون سرية وتابعة في غالب الأحيان لثكنات الوحدات التي اعتقلتهم، أما المعتقلات فتحتها المصالح الأمنية تجمع فيها المشبوه في أمرهم يؤتى بهم إليها بقرار إداري لهذا فجميع الناس مرشحون للوقوع في أحضانها وإذا كانت مصائب الجميع وآلامهم متشابهة فإنها تختلف من حيث الطبيعة والأهداف باختلاف أصناف الاعتقال[3].

إن المحتشد بكونه مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين، تحاط بهم الأسلاك الشائكة ويحرسها جنود فرنسيون، كانت هذه المحتشدات تضم كل أصناف الجزائريين من رجال ونساء وشباب وشيوخ، وكانت الغاية من الاعتقال حشر الناس بفصلهم عن المجاهدين حتى لا يجدوا المأوى ولا الطعام ولا المساعدة الضرورية للقيام بهجوم على العدو، وكان في كل ناحية

[1] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 35.

[2] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 35.

[3] صالح بن القبي، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 163.

من الجزائر محتشد أو معتقل كان يحشر فيها المناضلون الجزائريون الذين لم تثبت لديهم أي شبهة لقتلهم بصورة عاجلة من طرف الجيش الفرنسي[1].

إن المعتقلات خاصة بأسرى جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني أكبرهما معتقل الملاحة ومعتقل أولاد عطا الله قرب مدينة عنابة، فمنهم من تعرض للإعدام في المعتقل وآخرون وجهوا إلى قصر الطير (قصر الأبطال حاليا)، كذلك وجهوا إلى معتقل الجرف الذين كانت فيهما أكثر وحشية من طرف الجيش الفرنسي[2].

أما ظروف الاعتقال فهي لا تختلف من حيث القمع عن السجون، فالمعتقل معرض في كل وقت للتعذيب والإهانة والقتل، غير الفارق هو أن المسجون يخضع لإجراءات فقدان كل الحقوق المدنية والسياسية، ومحروم من كل التصرفات في ماله ومراسلاته، أما المعتقل فيسمح له بأن يحتفظ بنقوده ويمكن أن يراسل ويوقع لأنه لا يعتبر أمام القانون فاقد الأهلية إذ يسمح له بأن يحتفظ بنقوده ويمكن أن يراسل، كما أن المعتقلين هم الذين ينظمون حياتهم الداخلية[3].

[1] عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص 76.

[2] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م**، دار القصبة، الجزائر، دس، ص 298.

[3] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص 28.

ثانيا: أنواع المعتقلات الفرنسية في الجزائر والظروف المعيشية

1- أنواع المعتقلات الفرنسية في الجزائر:

إن المعتقلات تختلف بظروف نشأتها ومواقعها وقربها من مواقع اشتداد المعارك أو قلتها أو محاذاتها للتجمعات السكانية، لقد ازدهر تطبيق المعسكرات بين سنتي 1955 و1962م، ولكننا نجدها معبرا عنها منذ 10 ابريل 1947م في منشور لبيجو: "أظن أنني قلت لكم في عديد المرات، أن منهجي السياسي إزاء العرب لا يتمثل في صدهم، بل في دمجهم بحضارتنا، ليس بانتزاع أملاكهم، ولكن بحصرهم في الإقليم الذي يملكونه، ويتمتعون به منذ زمن بعيد حينما يكون هذا الإقليم غير مناسب مع سكان العشيرة"[1] كما أن المعتقلات في الجزائر خلال فترة 1955- 1961م عرفت بكثرة من حيث النوع والعدد ويمكن أن نميز هذا بين مرحلتين فالمرحلة الأولى من 1955- 1957م أما المرحلة الثانية من (1957- 1961م).

أ-المعتقلات ما بين 1955-1957م:

إن المعتقلات التي كانت قائمة أثناء الثورة المسلحة إلى غاية 1956م هي المعتقلات السياسية التي كانت تسير من طرف السلطات الإدارية وقد أقيمت هذه المعتقلات في مناطق شبه صحراوية جنوب مقاطعة الجزائر، كما توجد معتقلات أخرى في مقاطعة الشرق (معتقل الجرف)، كذلك مقاطعة وهران التي شملت (معتقل آفلو) حيث نقل إليها عدد كبير من المعتقلين السياسيين[2].

من بين تلك المعتقلات التي ظهرت خلال هذه المرحلة وهي كالتالي:

---

[1] ميشال كورناتون، **مراكز التجمع في حرب الجزائر**، تر: صلاح الدين، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 76.

[2] رشيد زبير، مرجع سابق، ص ص 106، 105.

- **معتقل بوسوي (الضاية):**

وهي قلعة تعود إلى العهد العثماني أو بداية الاحتلال، تقع في جبال الضاية ناحية بلعباس استخدمت كثكنة 1845م[1]، أقيمت بمنطقة الجيش الفرنسي فهي محرمة حيث أن كل من يدخلها يتعرض لنار المدفعية أو الطيران، وقد استعملها نظام فيشي سنة 1940م كمعتقل لبعض المعارضين وكل الخارجين عن قوانينه، ثم حولت إلى ثكنة غداة الحرب العالمية الثانية، وبعد اندلاع الثورة التحريرية وفي اوت 1955م استعاد وظيفته الأصلية تحت إشراف عسكري وأسندت مهمة تسيره إلى الرائد سيرا، تولها فعليا في نهاية خريف سنة 1957م[2].

- **معتقل البرواقية:**

وهو المعتقل الوحيد الذي كان بالولاية الرابعة حسب ما جاء في مذكرة تيتجن إلى رئيس لجنة حماية الحريات الفردية وأعضائها بتاريخ 01 سبتمبر 1956م، حيث يقول: "أثناء تعييني في 13 أوت 1956م، لم يوجد في مقاطعة الجزائر التي كانت تجمع (تيزي وزو، الشلف المدية) سوى مركز اعتقال واحد في البرواقية الذي لم يتعرض للانتقاد من طرف الصليب الأحمر الدولي فهو مخصص للمناضلين السياسيين الجزائريين وكان يضم حوالي ثمان مئة معتقلا[3].

- **معتقل أركول:**

وهو من أخطر المعتقلات الفرنسية يقع غرب مدينة وهران[4]، يكاد يكون لصيقا بها وهو معتقل مخصص للتعذيب النفسي والبدني ومحطة للمرور، حيث كان فيه تعذيب وتهديد وترهيب وزبانيته أغلبهم من الإسبان لا يسلم من أذاهم أي أحد من المعتقلين وأحيانا يضطر مسؤولوهم

[1] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 333.

[2] صالح بن القبي، مرجع سابق، ص ص 179، 180.

[3] رشيد زوبير، مرجع سابق، ص 106.

[4] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 333.

إلى القيام بالحيلولة دون التنكيل ببعض الشخصيات خوفا من تسرب الأخبار للصحافة العالمية لأن وحشيتهم تفوق الوصف[1].

- معتقل آفلو

يقع في ولاية الأغواط حاليا حيث تم تأسيسه في 01 جوان 1955م، كان مخصصا في البداية لقادة الحركة السياسية والإصلاحية[2]، ولقد نقل إليه بعض المعتقلين من معتقل الجرف ثم نقلت في النهاية إلى معتقل بوسوي وهو الذي نفت إليه فرنسا الشيخ البشير الإبراهيمي[3] في الحرب العالمية الثانية وفيه ألف رسالة اللهب بعث بها إلى الشيخ مبارك الميلي[4] بعد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس[5]رحمهم الله جميعا[1] .

---

[1] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص ص17، 18.

[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 330.

[3] ولد براس الواد في نواحي سطيف بتاريخ 14 جوان 1889 تلقى دروسه الأولى على يد أبيه وعمه، هاجر إلى المشرق العربي سنة 1911م، أين التقى بالعديد من العلماء، أتم دراسته في المدينة المنورة وانتقل إلى دمشق، فعين أستاذ للأدب العربي في احد معاهدها، عاد إلي الجزائر سنة 1921م، انتخب نائبا لابن باديس عند تأسيس جمعية العلماء المسلمين، وبعد وفاة ابن باديس انتخب رئيسا للجمعية، نفي إلى منطقة آفلو، انشأ معهد ابن باديس بقسنطينة، أحيا جريدة البصائر في سلسلتها الثانية، بعد اندلاع الثورة التحريرية طاف المشرق العربي حيث عرف بالقضية الجزائرية من خلال أفكاره الوطنية والإصلاحية، بعد الاستقلال عاد إلي الجزائر، توفي على اثر مرض بتاريخ 20 ماي 1965، من آثاره عيون البصائر كذلك رسالة الصب وإسرار الضمائر العربية (ينظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج 1، ص ص 421-422.)

[4] ولد سنة 1898 بقرية أولاد المبارك بدائرة ميلة، التحق بجامع الزيتونة ليتخرج بشهادة التطوع سنة 1922م، عاد إلى الجزائر واشتغل بالتدريس ثم انتقل إلى الأغواط لنشر العلم والمعرفة، حاولت فرنسا اغتياله سنة 1926م، شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين وكان عضوا بمجلسها الإدارية، وفي سنة 1937،جمع مؤلفاته في كتاب(رسالة الشرك ومظاهره)، كتب كتاب حول تاريخ الجزائر في سنة 1937، نصب مدير لجريدة البصائر، توفي في 09 فيفري 1945م(ينظر: بشير بلاح، مرجع سابق، ص 423.)

[5] ولد سنة 1889م بمدينة قسنطينة، تلقى تعليمه الأولي فيها، توجه إلى تونس لإكمال تعليمه في جامعة الزيتونة، ثم توجه إلى الحجاز وأدى فريضة الحج، اصدر جريدة المنتقد التي أغلقتها السلطات الاستعمارية بعد إصدار 18 عددا منها، كما اصدر مجلة الشهاب التي صدر منها في حياته 15 مجلدا، انتخب رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين(ينظر: بسام العسلي، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983، ص 16.)

كان الاعتقال خلال هذه الفترة فرديا استند إلى معلومات البوليس، لأنه يشكل خطرا على أمن الدولة وكانت مصالح الشرطة هي المختصة في تنفيذ قرار الاعتقال موثقة بإقامة المعني بالأمر حيث أن هذا النمط من الاعتقال هو الذي كان سائدا في الفترة(1955- 1956م) وكان يطلق عليه مركز الإقامة يوضع فيه السياسيون والنقابيون المتهمون بالمساس بأمن الدولة حيث أن السلطة الإدارية كانت لها صلاحيات إصدار قرار الاعتقال ذلك بتنسيق مع السلطة العسكرية[2].

ب- المعتقلات 1957-1962:

بعد مرور عامين على الثورة، اضطر الجيش الفرنسي للتصعيد في المواجهة، فقرر شن عمليات تمشيط قتل فيها وعذب واعتقل آلاف من المدنيين، وتكررت تلك العمليات في عدة مناطق بدعوى تطهير الجبال، أثناء كل حملة من هذه الحملات التي مست كل المناطق الريفية، تقصف القرى ويشرد سكانها، وتشارك فيها قوة تعدادها يتراوح مابين عشرة آلاف وعشرين ألف عسكري، من خلال سياسة الرعب والتدمير الشامل، حاول الاستراتيجيون الفرنسيون تأليب الأهالي ضد الثوار[3].

بعد استحواذ الجيش على كامل السلطات ابتداء من سنة 1957م تزايدت المعتقلات في الجزائر أصبح الاعتقال يشكل جريمة بحد ذاتها نظرا للخرق الفادح للقانون الفرنسي والمساس بالحريات الفردية وانتهاك لحقوق الإنسان، لقد تعددت وتنوعت المعتقلات خلال هذه الفترة مع اشتداد لهيب الثورة ويمكن تصنيفها كما يلي:

- مراكز الاعتقال للفرز والعبور:

تعتبر هذه المعتقلات تجمعا أوليا عادة ما يكون في الثكنات العسكرية أو القرب منها، فقد بدأت تنمو العشرات من هذه المراكز في كل مكان من الجزائر منذ تطبيق حالة الطوارئ، حيث يوضع الموقوفون في هذه المراكز دون التفريق بين السجين المدني والسياسي والعسكري، ويكون

---

[1] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص17.

[2] رشيد زوبير، مرجع سابق، ص ص 107، 108.

[3] جودي أتومي، **العقيد عميروش امام مفترق الطرق**، وزارة الثقافة، الجزائر، دس، ص ص331، 332.

بقاؤهم في هذه المراكز لمدة محددة يتعرض فيها الموقوفون إلى التحقيق والاستنطاق والتعذيب وخلال هذه المراحل تجري عملية الفرز وبعد ذلك يتم تحويلهم إلى مراكز الإيواء أو إحالتهم على العدالة إذا ثبتت التهمة[1].

وهي مراكز مخصصة للتعرف على الأشخاص العاملين في صفوف الثورة يقضي فيها المعتقلون مدة تتراوح مابين الشهر وثلاثة أشهر في انتظار ترحيلهم إلى المعتقلات أو تسريحهم بعد عودتهم منها، لقد تزامنت هذه المراكز مع ظهور الأجهزة المختصة في التعذيب وكان ذلك في مارس 1957م حيث يتم انتقال المشتبه فيه في مركز القسم من اجل الاستنطاق ليحدد مصيره سواء بإطلاق سراحه أو يحال على المحاكم، وتحويله إلى مركز الانتقاء والعبور بالناحية وإلى إحدى المعتقلات دون محاكمة[2].

لقد بلغ عدد هذا النوع من المعتقلات 86 معتقلا بحلول سنة 1960م يوجد بها 10 آلاف معتقل، وهي تدخل ضمن صلاحيات الجيش الذي يقوم باعتقالهم بتغطية قانونية من أجل أهداف عسكرية، حيث أضفى على وجودها الصبغة الرسمية سنة 1957م[3]، ولقد كان في هذه المراكز قاعات المكتب الثاني[4] المسير من طرف ضباط الجيش الفرنسي وهؤلاء الضباط يتمتعون بكامل السلطات ولهم الحق في قتل المعتقلين ولو بدفنهم أحياء، مما يخول لهم العمل

[1] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

[2] رشيد زوبير، مرجع سابق، ص 109.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 82.

[4] اشتهر هذا التنظيم الإداري المدني في سنوات الثورة التحريرية عبر كل أنحاء الجزائر، ومهمته الجوسسة والبحث عن المعلومات حول الثورة وتحديد أماكن الضعف والقوة واستغلالها لصالح الاستعمار، ويعتمد في ذلك على الترغيب والترهيب والإغراء والتقرب من المواطنين الجزائريين(ينظر: عبد الكريم بوصفاف، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في الولاية سطيف 1954-1962**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1998، ص 154.)

بكامل الحرية وصلاحية التصرف المطلق، وهي أكثر المراكز عددا ويلزم فيها المعتقلون بالعمل الشاق بالمزارع المجاورة بالسخرة وفي الثكنات العسكرية[1].

يوضح الجنرال ماسو[2] في بيان صادر في 20 ابريل 1957م فيه مراكز الفرز والعبور هي متواجدة في النواحي والأقسام بالأشكال المختلفة وتسير من طرف السلطات العسكرية 33 وتحدد المدة في هذه المراكز بشهر واحد حسب لاكوست[3] فهي تعد بمثابة مراكز استنطاق وبحث لذا تمارس فيها أساليب التعذيب، أما الإجراءات التي يتخذها هذا المركز تجاه مصير المعتقلين فقد نشرت جريدة المجاهد مقتطفات من التقرير الذي أعدته بعثة الصليب الأحمر الدولي عقب زيارتها لمعسكرات الاعتقال المختلفة في الفترة ما بين 15 أكتوبر و17 نوفمبر 1959م، حيث أكدت أن الموقوفين بالمعتقلات يعانون من صعوبات لا تعد ولا تحصى فالبرغم من مرور ثلاث سنوات من إنشاء المعتقلات إلا أن المعتقلين بها لا يملكون أواني الأكل والأغطية وهم يتناولون طعامهم في علب السردين[4].

---

[1] سعدي خميسي، مرجع سابق، ص 317.

[2] هو قائد فرقة المضلين، وهو عسكري فرنسي، ألف كتاب بعنوان معركة الجزائر الحقيقية(ينظر: عمار قليل، **ملحمة الجزائر**، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م، ج 2، ص 344، 345.)

[3] مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية أسس حركة تحرير شمال فرنسا خلال الاحتلال النازي لفرنسا في الحرب العالمية الثانية حيث أصبح وزيرا للإنتاج الحربي في حكومة الجنرال ديغول حيث شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة حيث عينه غي مولي وزيرا مقيما عاما في الجزائر في بداية فيفري 1958م إلي غاية 15 أفريل 1958 صاحب مقولة " الربع ساعة الأخيرة للقضاء علي الثورة الجزائرية وباءت تنبؤاته بالفشل– واستقلت الجزائر واندحر الاستعمار الفرنسي في الجزائر "(ينظر: سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال اوساريس**، دار الهومة، الجزائر، 2005، ص 110.)

[4] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 83.

- مراكز الإيواء (المعتقلات السياسية):

هذا النوع من المعتقلات سمتها السلطات الفرنسية مراكز الإيواء، كانت تسمى بالمعتقلات السياسية وسميت المعتقلين بها بالمقيمين أو المحتجزين وقد لجأت إلى استخدام هذه التسمية المهذبة تفاديا لضغوطات الرأي العام الفرنسي، والبرلمان والاحتجاجات المحتملة عند سماع كلمة محتشد أو معتقل الذين لهما وقع سيئ في نفوس الفرنسيين الذين اعتقلوا بالمعتقلات النازية[1].

أنشئت المعتقلات السياسية في أكتوبر 1955م من طرف عالمة الأعراق جرمان تيون وهي جزء من التدابير ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي تكملة للتدابير السياسية والعسكرية وهي من الإجراءات القمعية التي طبقتها فرنسا في الجزائر لمحاولة خنق وتطويق الثورة بعزل الشعب عنها ومنع وصول أي مساعدة سواء سلاحا أو غذاء أو دواء[2]، كما أن الحكومة الفرنسية التي قدمت مشروع قانون حالة الطوارئ التزمت وتعهدت أمام النواب أنه لا يمكن أن تكون هناك معسكرات اعتقال في الجزائر، أطلقت عليها اسم مراكز الضيافة[3].

لم تأخذ طابعها الرسمي والمنظم إلا في سنة 1956م بعد صدور قانون الطوارئ في أفريل 1955م الذي بموجبه تم تطبيق العديد من الإجراءات التي تنتهك الحريات الإنسانية ومن بين هذه الإجراءات:

- منع حركة الناس أو المركبات في الأماكن والأوقات التي حددت بموجب هذا المرسوم، كما تم تحديد مناطق الحماية أو الأمن أين تكون سلامة الأشخاص منظمة داخلها[4].

---

[1] نور الدين مقدر، **المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 03.

[2] جلامة عبد الوحيد،(الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962)، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** ، العدد 09، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، 2017، ص 318.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 72.

[4] جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص 318.

من خلال إقامة المعتقلات والتي سميت تضليلا بمراكز الإيواء حيث فتحت السلطات الفرنسية أول معتقل في نهاية شهر أفريل 1955م في منطقة خنشلة تم فيه اعتقال أكثر من 160 شخص، ثم أعقبته بمعتقلات أخرى، أما عن المعتقلين في هذه المعتقلات فهم من السياسيين والإطارات القيادية في الحركة الوطنية والطلبة والمشبوهين الذين تريد السلطات الفرنسية إبعادهم والتخلص منهم[1]. ولما انتشرت الثورة أصبح العدو يحمل إلى المعتقل كل من حامت حوله الشبهة أو خروج من السجن ولا فرق بين من له ماضي سياسي أو غير سياسي وهم جميعا في نظر العدو يتعاطفون مع الثورة، هذا ما قامت به السلطات الفرنسية من أجل أن يبقى أي سند تعتمد عليه الثورة[2].

ابتداء من شهر ماي 1955م أنشأت معتقل آفلو ومعتقل بوسوي ومعتقل سالو بعمالة وهران ومعتقل قلتة السطل ومعتقل لودي والبرواقية بعمالة الجزائر، ومعتقل الشلال بعمالة قسنطينة ومعتقل عين لعمارة بإقليم الجنوب، ويعتبر معتقل الشلال من أوائل المعتقلات التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر في 04 ماي 1955م[3]، نذكر البعض من المعتقلات السياسية وهي كالتالي:

- معتقل لودي:

يقع غرب المدية افتتح عام 1958م، فتحته فرنسا للشيوعيين الأوربيين ثم ضمت إليهم الشيوعيين الجزائريين، والطلبة والنقابيين الجزائريين وبعض الشخصيات السياسية والإصلاحية، وكانت تشترط على الأوربيين لإطلاق سراحهم من المعتقل أن يتعهدوا بعدم تأييد الثورة في المستقبل، كما تفرض عليهم الرحيل إلى فرنسا، وأخذت أعدادهم تتناقص شيئا فشيئا ما بقي إلا

[1] نور الدين مقدر، مرجع سابق، ص 04.

[2] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 20.

[3] نور الدين مقدر، مرجع سابق، ص 04.

الجزائريون وحدهم في المعتقل، وسبب وجودهم في المعتقل كانت تتوفر على فرنسا كل الشروط الضرورية من الأكل الجيد والنظافة وزيارة الأهالي وغيرها[1].

- **معتقل الدويرة:**

يقع معتقل الدويرة غرب العاصمة الجزائر، ويبعد عنها بثلاثين كلم تقريبا، وأول ما يواجه الداخل إليه هذه العبارة" الفم المغلوق قبر مفتوح" كتبت بأحرف باردة، وبلون أحمر في مختلف جهات المعتقل[2]، تم تأسيسه سنة 1958م وهو مخصص للذين خرجوا من السجون ومارسوا العمل الثوري وألقي القبض عليهم للمرة الثانية[3].

لقد كانت الإدارة الفرنسية تقوم بعملية الاستنطاق تنتهي بعذاب شديد بلفظ المتهم أنفاسه بكيفية وحشية، في حالة عدم حصولهم من المعتقل على وعد مؤكد بالتعاون معهم يتفننون في التنكيل به بأساليب فظيعة، ثم يعلق على إحدى أشجار المعتقل من أول الليل إلى آخره، حيث تصب على جثته مواد محرقة كالجير مثلا، تحت أنظار المعتقلين، وذلك بهدف بث الرعب والخوف في نفوس المعتقلين[4].

[1] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص21.

[2] احسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية1954-1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 368.

[3] رشيد زوبير، مرجع سابق، ص 113.

[4] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 368.

معتقل سيدي الشحمي:

يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران، فتح صيف سنة م1957م، لاستقبال المحولين إليه في معتقلي بوسوي والجرف، لا يتمتع فيه المعتقلون بأي استقرار[1].

- **معتقل بول قازيل:**

يقع المعتقل بين الجلفة وبوغاري في منطقة شبه صحراوية معروفة بقسوة مناخها وحسب تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي زارت المعتقل فقد سجلت عدة نقائص إذ وجدت المعتقل مكونا من عدة خيم تعج بالذباب والعقارب وسط حرارة ملتهبة وفي منطقة معزولة، وصفت جريدة المجاهد المعتقل:" بأنه مخيم بثلاث دوائر من الأسلاك الشائكة والسلك الخارجي مكون من جدار حديدي يبلغ ارتفاعه ثلاثة أمتار وهو مركز على أعمدة كهربائية، ترتفع عن المعتقل صوامع للحراسة يبلغ علوها خمسة عشر مترا وصومعة أخرى أكبر من الأخريات ترتفع في وسط المعتقل وفوق كل الصوامع يوجد حراس مسلحون برشاشات ثقيلة ومصابيح كهربائية تصوب أضواؤها القوية طوال الليل نحو المعتقل... وصل عدد المعتقلين في أفريل 1957م إلى ألفين وأربعمائة معتقل مقسمين إلى أربعة أقسام كل قسم له حيه الخاص يشتمل كل حي على عدد من الخيام مابين خمسة عشر وأربعين خيمة مصنوعة بأقمشة قديمة في مكان منعزل تماما بين الحجارة ورمل التل وآوت غيرهم ي بوسري والجرف وسان لو وجنان بورزق...."[2]

- **المعتقلات العسكرية:**

لقد تم إنشاء هذه المعتقلات وهي خاصة بأفراد جيش التحرير الوطني الذين يلقى عليهم القبض وسلاحهم بين أيديهم، يلحقون عادة بثكنة عسكرية، ولقد أنشئ هذا النوع من المعتقلات وفق المرسوم رقم 03478 المؤرخ بتاريخ 1 أفريل 1958م من قبل قائد القوات الفرنسية

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص81.

[2] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

سالان[1]، حيث كان المعتقلون يبقون قيد الاعتقال في أماكن سرية معزولين عن العالم، ويجبرون على القيام بالأعمال الشاقة، محرومين من كل الحقوق خاضعين لمعاملة قاسية والإهانات تحت رحمة التعسف المسلط عليهم، اغلبهم تعرض للإغماء وحالات فقدان الوعي من جراء الإنهاك للأجساد سواء بالتعذيب أو بالاعتداءات المتكررة، والبعض فقد الحركة وأصيب في أحد أعضائه وآثار ذلك على باقي أجسادهم وفيهم من ذهب ضحية خدمة الخشب أو الاحتطاب[2].

ومن بين تلك المعتقلات العسكرية وهي كالتالي:

- **معتقل قصر الطير:**

أنشئ هذا المعتقل في سنة 1956م في الولاية الأولى(ولاية سطيف حاليا). وقد كان سجنا شبيه بالمحشر يساق إلى ظلمته ومظالمه الرافضون والمناوئون في عناد لسياسة فرنسا الاستعمارية، خاصة أولئك الذين انضموا إلى صفوف الثورة، وحملوا السلاح طلبا للجهاد الفرق بينه وبين المعتقلات الأخرى، هو أنه ينفرد باستقبال المجاهدين المقبوض عليهم في ساحات المعارك ومواقع الفداء، والذين يفترض أن يعاملوا معاملة أسرى، ولكن ضباط المعتقل لا يترددون في إخضاعهم لشتى صور التنكيل، في المعتقل قانون تمييزي يرتكز على قاعدة " فرق تسد"، حيث يعزل عن المدنيين خوفا من كسب ودهم، ومن ثم تحريضهم على الانخراط في صفوف الثورة في أول فرصة تتاح لهم، يعامل المدنيون المسجونون برفق ولين نسبيين، أما المجاهدون فلا يستفيدون من هذه الليونة والتسامح ولا يخلى سبيلهم.

قسمت إدارة المعتقل المجاهدين المحبوسين إلى ثلاث فئات:

[1] رشيد زبير، مرجع سابق، ص 112.

[2] نور الدين مقدر، مرجع سابق، ص 8.

أولا: فئة الذين انهارت معنوياتهم، حيث رضوا بقبول وتنفيذ ما يملى عليهم من غير رفض أو اعتراض.

ثانيا: فئة المذبذبين الذين يفتقدون إلى اتخاذ مواقف واضحة وصريحة، ويفضلون الظهور في كل مرة بوجهين متناقضين[1].

ثالثا: فئة العصاة أو ذوي الأدمغة الناشفة، وهذه الفئة لصلابة مواقعها لا تعرف المهادنة، ولا تقبل التطوع لقد كانت إدارة المعتقل حذرة منها[2].

- معتقل بوغار:

المعروف بمعتقل موران، يقع على بعد ثلاث كلم من بلدية بوغار بولاية المدية، بني قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها اعتقل فيها الأسرى الايطاليون من 1942-1945م. وأعيد فتحه خلال الثورة التحريرية لاعتقال مئات من الجزائريين المشبوهين وافرغ من المعتقلين به حيث حولوا إلى معتقلات أخرى ليخصص لأفراد الجيش التحرير الوطني الذين أمسكوا السلاح في أيديهم، بلغ عدد المعتقلين به عام 1960م حوالي 900 فرد، وهو يتكون من معتقلين احدهما يوجد به حوالي 500 معتقل، طبيعة الحياة فيه تحتمل بشق الأنفس، والمعتقل الثاني يوجد به حوالي 75 معتقل، حيث كانت الحياة في المعتقل قاسية جدا ولا تحتمل[3].

لقد ارتكب الجيش الفرنسي وجنوده من اللفيف الأجنبي جرائم حرب في حق المعتقلين، الذين تعرضوا للتعذيب والشتم والإهانة والضرب والأشغال الشاقة، فرغم البنية الجسمية النحيفة كان السجناء موزعين على عدة ورشات منهم البناءون، النجارون، الحدادون، الحفارون يعملون

[1] علي بيبيمون، **صفحات تاريخية عن معتقل قصر الطير**، (د د ن)، (د ب ن)، (د س ن)، ص ص8 -10.

[2] مصدر نفسه، ص 10.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص ص 85، 86.

دون انقطاع والبعض كلف بالنظافة وشحن الرمل وصنع اللبنات وكان السجين يكسر الحجارة بالحجارة[1].

2- دراسة أوضاع المعتقلين في المعتقل:

لقد كانت الحياة في المعتقل تشبه إلى حد كبير ما كانت تجري في المعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية[2]، لقد عانى أبناء الريف الجزائري آلام الجوع والمرض وتعذيب المستعمر، فقد جاء في تقرير لمواطنين فرنسيين في أفريل 1959م قولهم" في إحدى المراكز التي زرناها وجدنا أن توزيع المواد الغذائية ... قد انقطع منذ شهر ونصف، كما أن بقية أشكال الإغاثة من ملابس وخدمات اجتماعية وطبية تتعرض هي أيضا للتوقف والانقطاع بلا سبب وبدون سابق إعلام"[3]، كما أن نظام العيش في المعتقلات يختلف بين معتقل ومعتقل لأسباب وعوامل مختلفة ومتداخلة مثل أقدمية المعتقلين كذلك انتماءاتهم السياسية[4].

فقد عانى المجاهدون الأسرى ما يفوق الوصف ويعجز عنه التعبير فاللباس الذي كان يرتديه المعتقلون هو من مخلفات الحرب العالمية الثانية يستمر مع المعتقل طوال السنة دون تبديل وحينما يوزع على المعتقلين لا يراعى فيه القياس، فالحذاء قد يكون واسعا وقد يكون ضيقا يعيق عن المشي بسهولة، كما السروال تارة يعرقل الحركة بضيقه أما السترة فأحيانا تكون قصيرة وأحيانا أخرى تكون طويلة على الأرجل، وهذا اللباس مهين على السجين أن يجعل

---

[1] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص39.

[2] فارس العيد، (المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية قصر الطير أنموذجا)، **المجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** ،ع خاص، جامعة تبسة ، تبسة، 2012، ص 134.

[3] ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 181.

[4] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 326.

صاحبه مثيرا للسخرية ويستغل لهدف مقصود وهو قتل الإحساس والشعور بالكرامة لدى المعتقلين[1].

لقد كان تناول الوجبات اليومية في المعتقلات، يتم بعد الإجراءات الإرهابية كالتصفيف عند سماع الجرس، ثم تعطي إشارة الانطلاق والجري السريع جدا، حيث يركض اثنان من السجناء مرتبطين بأطراف أصابع اليد وبشدة، وإن حدث وانفصل من شدة الجري والسرعة يحرم من وجبته ويتعرض للضرب المبرح،كانت هذه الإجراءات القمعية والإرهابية يتعرض لها السجناء الجزائريون، طيلة اليوم وطيلة الأسبوع ولعدة أشهر، حيث يتم إيقاظهم باكرا في الصباح وإلى غاية النوم في آخر اليوم، لقد كانت إدارة السجون تقوم بعمليات التفتيش في ساعات متأخرة من الليل ويصاحبه السب والشتم وبصوت عال مع الضرب العشوائي[2].

تعتبر ظروف الحياة داخل المعتقلات تعذيبا في حد ذاته، حيث عانى المعتقلون نتيجة الاكتظاظ أوضاعا صعبة، فكان المعتقلون يفتقرون لأدنى الشروط الصحية، والمعيشية فقد كان يستقبل في المتوسط ألفين وخمسمائة معتقل، توزع عليهم المياه بكميات قليلة جدا، وهي غير صحية تستخدم الكمية للشرب والغسيل وللنظافة.

أما المعتقلات التي تقع في منطقة جافة فكان يؤتى بالمياه عبر شاحنات خاصة وإضافة إلى هذه الظروف كان يحشر في الخيمة الواحدة ثلاثون شخصا أي كل شخص له ستون سنتمترا فقط[3]، لقد كانت المراقد توجد في كل مجمع وهي مقسمة إلى عدة أجنحة للنوم وكل جناح مقسم إلى أربعة بيوت وكل بيت فيه ثمانية أسرة مركبة فوق بعضها وعلى كل منها حصير من السمار صنعه المعتقلون وهذا الفراش مع ما يحدثه من الأضرار الجسمية مملوء

[1] فارس العيد، مرجع سابق، ص ص 134، 135.

[2] لعماري هجيرة، (أساليب التعذيب ومظاهره (أمثلة من منطقة الزيبان)، **من فيض الذاكرة**، وزارة المجاهدين سلسلة كتب تصدر عن المتحف الجهوي للمجاهد، العقيد محمد شعباني، بسكرة، 2014، ص ص 156، 157.

[3] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص 49.

بالحشرات المختلفة التي تزيد من عذاب وآلام المعتقلين، وهناك الكثير من المعتقلين يفترشون الورق المقوى والأكياس التي يجدونها بين الفضلات، أما الغطاء عبارة عن نصف غطاء لكل معتقل وهي من بقايا قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية[1]، كذلك يفترش على الأرض حصيرا من قش الأرز وغطاء وهو غير كاف لمعظمهم بسبب البرد القارس ليلا، الأمر الذي جعل الأمراض والأوبئة تتسع بؤرتها وتكون سيدة الموقف، ورغم هذه الظروف الصعبة كان المعتقلون يرغمون على العمل الشاق والذي كان يمتد صباحا إلى العاشرة مساء، لقد كانت الحياة تختلف من معتقل إلى معتقل آخر[2].

كان الأكل يقدم داخل المعتقل في أواني قديمة وهي عبارة علب الطماطم والسردين وملعقة لا يراعى فيها النظافة لان الماء غير كاف للشرب، أما نوعية الأكل ففي الفطور يتحصل المعتقلون على قليل من القهوة والغذاء عبارة عن مرق ممزوج بقليل من الحمص أو العدس أو الفاصوليا وبدون ملح لمدة أسبوع وأحيانا أسبوعين وفي المرات تكون الوجبة مالحة جدا في نفس المدة وهي على قلتها وعدم فائدتها الغذائية يحرم منها المعتقلون أياما وقد مات العديد منهم بسبب الجوع وأغمي على البعض الآخر، أما في شهر رمضان فالظروف لا تختلف عن بقية الشهور فالمعتقلون يصومون رغم ما يعانونه من الجوع والتعذيب بالأشغال الشاقة، لقد كانت يفرض عليهم الجمع بين الفطور والسحور معا[3].

[1] فارس العيد، مرجع سابق، ص 136.

[2] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

[3] فارس العيد، مرجع سابق، ص 135.

الفصل الثاني:

الوصف العام لمعتقل الجرف و أساليب القمع الاستعماري

أولا: التعريف بمعتقل الجرف ونشأته.

1-المعطيات الجغرافية والتاريخية للمعتقل.

يقع الجرف شرق ولاية مسيلة (حاليا)[1]، يعبره الطريق الوطني رقم 40 (حاليا)، يتوسط المنطقة الممتدة بين جبال المعاضيد شمالا وشط الحضنة جنوبا يبعد عن ولاية المسيلة بحوالي 18 كلم، يحده من الشرق سلمان -مقر دائرة ,بلدية أولاد دراج (حاليا) -ومن الغرب بلدية المطارفة وقرية أولاد دهيم، ومن الجنوب قرية عواسته ببلدية السوامع[2].

يوجد ضمن التراب الإقليمي لبلدية أولاد دراج (حاليا)، التي يبعد عنها 02 كلم باتجاه الغرب يعد من أكبر التجمعات السكانية على مستوى البلدية فهو يتكون من حي رئيسي حيث يوجد المعتقل وأربعة دواوير وهي: دوار لعرايب، دوار أولاد دهيم، دوار أولاد بن صوشة، دوار اخلافيل، حيث يقع معتقل الجرف ضمن نطاق القسمة الرابعة من الناحية الرابعة المنطقة الأولى الولاية الأولى[3].

---

[1] تقع مدينة مسيلة في الجنوب الشرقي للبلاد، تبعد عن الجزائر ب 240 كلم عن الجزائر و 60 كلم عن برج بوعريريج، على ارتفاع يبلغ 450 م، فهي تتربع على مساحة 18.446 كلم مربع، ويبلغ عدد سكانها 9000.000 نسمة (سنة 2000) أي بكثافة تبلغ 50 ساكنا في كلم مربع، نسبة السكان الحضر مقدرة ب 77% فهي تعد 15 دائرة و 47 بلدية، أما عن الحدود الإدارية للمدينة فهي حدود مشتركة مع منطقة البيبان والمعاضيد شمالا وملحقة بريكة شرقا و أولاد دراج الشراقة و بوسعادة جنوبا، وسيدي عيسى وعومال (سور الغزلان حاليا) غربا (ينظر: عاشور شرفي، **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي**، دار القصبة، الجزائر، دس، ص 13، ينظر أيضا: دراجي عبد العزيز، "الصورة الجغرافية لمنطقة المسيلة من خلال رحلة شارل دوغالون 1897 م"، **مجلة البحوث التاريخية**، العدد 1، مارس 2017، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، ص ص 131، 132.)

[2] خميسي سعدي، **الجرف من قرية زراعية إلى معتقل استعماري**، وزارة المجاهدين مديرية المجاهدين لولاية المسيلة، الجزائر، 2005 ص 7.

[3] خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية**، المرجع السابق، ص ص 107، 108.

وقد بني معتقل الجرف في أوائل الحرب العالمية الثانية، ولا يحيط به في البداية أي سياج، لقد نقل إليه المعتقلون في أوائل شهر أوت سنة 1955 بعدما تحطم معتقل شلال[1] بسبب العواصف الرملية حيث تمزقت كل الخيم الموجودة فيه والبالغ عددها 75 خيمة[2]، لقد تم تأسيس المركز في مجموعة من البنايات الموجهة لإعادة إسكان الريفيين كان من بين أحد مراكز الإيواء الأولى التي فتحت أثناء الثورة التحريرية وقد تمت زيارته من قبل الصليب الأحمر الدولي 4 مرات، مرتان أثناء سنة 1956م ومرة في سنة 1957م ومرة في نهاية سنة 1959م.

مركز الجرف يوجد في سهل الحضنة[3] حيث أن الظروف المناخية قاسية والحرارة القصوى السلبية تبلغ 8 تحت الصفر والايجابية 50 فوق الصفر[4]، حيث أن الإطار الجغرافي لإقليم المسيلة من خلال المعالم الطبيعية والجغرافية تتمثل فيما يلي:

- **الطقس:**

بحكم وجودها في منطقة الهضاب العليا، تمثل المسيلة في قلب البلاد حيث تميل النشاطات فيها إلى التنوع بالإضافة إلى ممارسة الرعي، تظل تمثل أهم مصادر الدخل بالنسبة للسكان وبحكم تواجدها في إطار بيئي إقليمين جاف وشبه جاف، تتميز المسيلة بمعدل تساقط

[1] يقع جنوب مدينة مسيلة يحده من الشمال الطريق الرئيسي الذي يؤدي إلى عين الحجل والجزائر العاصمة، ويحده من الشرق الطريق الذي يؤدي من المسيلة إلى مدينة بوسعادة ، ويحده من الغرب وادي اللحم الذي يخترق مدينة سيدي عيسى، كان عبارة عن خيام– 75 خيمة– أقيمت في العراء، ولما مزقتها الرياح في أوائل شهر أوت 1955م نقل المعتقلون جميعا إلى معتقل الجرف(ينظر: محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 15، 16.)

[2] الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 16.

[3] قد اطلق العرب اسم الحضنة على سهل الواسع الذي يمتد نحو السبخة المالحة للمسيلة والتي تمتد من الشمال إلى الجنوب بين سلسلتين جبليتين تكونتا مع جبال البيريني في أوربا هما الأطلس التلي والصحراوي، وموقع الحضنة الذي الذي تبدو فيه محاطة بحزام جبلي في شكل قوس من الاوراس وجبال بلزمة من الشرق إلى جبال نوغة غربا عبر جبال بوطالب والمعاضيد، تشكل حدودا جغرافية بين المانطق المتوسطية التلية والسهول السهبية والصحراوية للحضنة والزيبان.(ينظر: كمال بيرم، **بلدية مسيلة المختلطة اقتصادية واجتماعية بين 1884– 1945**، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ وحضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 9.)

[4] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 68.

ضعيف، حيث أن ارتفاع الحرارة فيها يساهم في تسارع عملية التبخر[1]، فهو مناخ شبه صحراوي يتميز بالبرودة وقلة الأمطار شتاءا مما يؤدي إلى وجود الجليد، جاف وحار صيفا ويتميز بهبوب عدة رياح منها السيروكو أو الشهيلي هذا نوع يهب صيفا يتميز بالحرارة والجفاف[2].

- **التضاريس:**

تمثلها جبال الحضنة التي تمثل الحدود الشمالية لإقليم المسيلة وهي تمتد على شكل سلسلة من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي ممثلة في جبال ونوغة غربا وجبال المعاضيد وبو طالب ويلزمه إلى جبال الأوراس شرقا والتي تعلو عن 1863م تعتبر هذه السلاسل الجبلية مصدر أودية الحضنة وشطها، تأخذ في الشمال محور سهول سيدي عيسى، سهول الحضنة إلى نقاوس شرقا التي تعتبر مدخل الحضنة الشرقية، ومن الغرب على السهول الوسطى التلية للجزائر. وهي عبارة عن منطقة رملية بين الحدود الجنوبية لشط الحضنة والحدود الشمالية للحضنة، الإطار الجغرافي منطقة جبلية وسهلية زراعية بفضل المياه الجارية في الأودية المختلفة التي تصب في الشط[3].

- **السكان:**

سكان المنطقة ينتمون إلى عرش أولاد عدي، أحد بطون العرش الكبير أولاد دراج الذي قامت إدارة الاحتلال بتقسيمه إلى شطرين أحدهما يسمى أولاد عدي لقبالة ومازال بهذه التسمية إلى اليوم والآخر يحمل اسم أولاد عدي الظهارة لكن هذه التسمية لم تدم طويلا بسبب قيام إدارة

[1] عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 1324.

[2] خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية**، مرجع سابق، ص 128.

[3] كمال بيوم، **الكفاح السياسي بإقليم المسيلة 1900-1954**، دار الكوثر، الجزائر،2013، ص ص 17- 20.

الاحتلال بتقسيم عرش أولاد عدي الظهارة إلى جزأين كل جزء يمثل دوار وهما دوار سلمان ودوار الجرف يشكلون بلدية أولاد دراج الحالية[1].

2-المرافق العامة التي يتكون منها المعتقل:

إن مركز الجرف يضم 20 بناية بشكل مربع مع فناء داخلي [2]، كل واحدة منها تتكون من أربعة منازل وكل منزل فيه أربعة غرف ,في المجموع 80 غرفة مساحة كل واحدة منها 3 م مربع، السقف على شكل نصف دائرة، جدرانه بنيت بالطوب واللبن وجعلت عوارضه وسواريه من الاسمنت، وطليت الجدران الخارجية للمنازل بالإسمنت، وكل منزل له مدخل رئيسي يقضي مباشرة إلى حوش المنزل ومنه إلى الغرف ومدخل ثانوي خاص بغرفة الضيوف على جانب آخر من المنزل وهو شكل عام أقيم على طراز المنازل الريفية[3].

حيث أن الإدارة منتصبة في بناية إدارية متميزة، كل واحد من البنايات منفصلة عن الأخريات بفضاء واسع قد غرست فيه شجيرات صغيرة وساحة كبيرة مازالت موجودة في وسط هذه القرية، الأشجار صغيرة ولا تعطي أي ظل حيث المركز محاط بالأشواك الشائكة لكن بعد قرارات عديدة فالأسلاك الشائكة تحيط بالمركز[4].

- مرافق المعتقل:

- المطبخ:

أما المطبخ فقد كان في بناية مستقلة في الجهة الجنوبية من المعتقل طوله حوالي 13 متر وعرضه 7 أمتار، كانت إدارة المعتقل تقوم بتوفير المواد الأولية والمعتقلون يقومون بأمور

[1] خميسي سعدي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية**، مرجع سابق، ص ص 109، 110.

[2] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص68.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص124.

[4] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص68.

الطبخ والتوزيع في حياتهم اليومية، كالمواد الغذائية وأغراض الخياطة والحلاقة والألبسة وبعض أواني الأكل، حيث توجد ساحة كبيرة في وسط المعتقل خصص المعتقلون جزءا منها ملعبا لكرة القدم، والجزء الآخر لإقامة الصلاة حيث تم فرشه بحصر الحلفاء[1].

- العيادة:

يوجد بمعتقل الجرف عدة مرافق منها العيادة التي خصص لها جناح خاص داخل المعتقل يتكون من 26 غرفة مساحة الواحدة منها 3 م مربع. منها غرفة مخصصة لفحص المرضى وتقديم الإسعافات الأولية وغرفة أخرى خصصت للصيدلة، أما الوسائل الطبية المتوفرة فهي أقل من تلك التي يجب أن تتوفر في قاعة المساعدة الطبية المجانية، أما الصيدلية فهي عبارة عن خزانة معدنية ورفوف الأدوية المتوفرة التي لا تناسب حالات المرضى الموجودين بالمعتقل.

حيث أن المعتقل لا يتوفر على طبيب، إلا أن إدارة المعتقل لجأت إلى التعاقد مع طبيب خاص مقيم بمدينة المسيلة. وحسب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين فان الطبيب يقوم بزيارة المعتقل يومين في الأسبوع لمدة ثلاث ساعات لليوم الواحد لفحص المرضى ومتابعة الحالة الصحية للمعتقلين، كذلك طبيب الأسنان نفس الحالة فهو مقيم في مدينة بوسعادة، ولكنه لم يلبث أن قام بتوقيف عمله في معتقل الجرف مما تسبب في حالة تذمر وسط المعتقلين، حيث كان اغلب المعتقلين ينقلون للعلاج في مستشفيات المسيلة وبرج بوعريريج وسطيف وقسنطينة إذ أن اغلبهم مصاب بمرض السل والبعض مصاب بالدفتيريا والتيفويد وحالات لمرض السرطان[2].

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 127.

[2] مرجع نفسه، ص ص 125- 127.

- مصدر المياه والمراحيض:

كانت في المعتقل شبكة لم توفر للمعتقل الماء الكافي فلجأت إدارة المعتقل إلى التعاقد مع هيئة لتوفير الماء بكمية معتبرة، حيث تم وضع صهاريج مائية في المعتقل حيث أن المعتقلين في البداية الأولى من تحويلهم إلى المعتقل عانوا الأمرين بسبب قلة الماء وعدم توفره بالكمية اللازمة لمتطلبات الاستعمال اليومي، من هذا الأمر اضطرت الإدارة إلى تحديد حصة الماء لكل فرد، حيث يشير احد المعتقلين إلى أن الماء الذي كان يوفر لهم يتميز بملوحة شديدة مما تسبب في إصابة المعتقلين بالإسهال وأمراض المعدة والكبد وغير ذلك من الأمراض الناتجة عن تلوث المياه.

أما بالنسبة للمراحيض التي كانت في المعتقل لم تكن هناك مراحيض، فقد أجبرت إدارة المعتقل على حفر لقضاء الحاجات الطبيعية حيث تردم كلما امتلأت ويحفر غيرها، كان أغلبها يوجد في الجهة الشرقية للمعتقل، ولم يتقبل المعتقلون هذا الأمر فقاموا بمطالبة الإدارة بضرورة إنجاز مراحيض، لقد تمت إدارة المعتقل في شهر جويلية 1956م في إنجاز المراحيض الخاصة بالمعتقلين في ثلاث جهات من المعتقل، حيث قامت ببناء ثمانية مجموعات من المراحيض كل مجموعة تتكون من خمس عشرة مرحاضا موصولة بحوض التصفية[1].

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص ص 128، 129.

3- حياة المعتقلين داخل المعتقل :

إن فرنسا الاستعمارية بأجهزتها القمعية وقوانينها التعسفية الجائرة لا تفرق بين السجين والمعتقل ولا بين السياسي والمجرم، بل المجرم يحظى من طرف إدارة السجن بمعاملة خاصة أما السياسي فيتعرض إلى التعذيب البدني والمعنوي دون مراعاة للقوانين.

إن الحياة داخل المعتقل حسب التقرير المعد في شهر أكتوبر 1961م بأن الحالة العامة للمعتقل، بأنها قذرة وان الفضلات والقمامة منتشرة في كل الزوايا والجدران تم تدنيس طلائها والأفرشة تعفنت والمعدات الكهربائية أتلفت[1]، وأثناء الحوار الذي جرى مع المعتقلين فإنهم اشتكوا على الخصوص على قلة البطانيات والأفرشة للمرضى وغياب التدفئة ولأفرشة في المستوصف وقلة التغيير في الأغذية التي تتقلص في الطجين والكسكس وانعدام القهوة بالحليب في الصباح[2].

لقد كانت الحياة في المعتقل تتميز بالصعوبة والقسوة وصلت إلى حد لا يمكن تصوره التي أدت ببعض المعتقلين إلى فقدان العقل وحالات من الجنون والانتحار لقد كانوا يعانون من قلة اللباس، فقد وجد من بينهم من كان يرتدي ملابس النوم وينامون داخل حجرات ضيقة بأعداد تفوق طاقة استيعاب الحجرة الواحدة على حصير من الحلفاء ويتغطون بغطاء لا يقي من برد الشتاء القارص[3]، لقد تأثر المعتقلون من قساوة الشتاء، كذلك المرشاة غير الجاهزة للاستعمال، قلة الملابس للمحتاجين وقلة الأحذية، كذلك العشاء غير الكاف إطلاقا[4]، مما زاد في صعوبة الأمر إلى تدهور الحالة الصحية للمعتقلين إذ وجد بين المعتقلين أفراد مصابين بأمراض معدية مثل السل الذين لم تتدخل إدارة المعتقل بعزلهم عن بقية المعتقلين أو نقلهم إلى

---

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 142.

[2] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 75.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص ص 142- 144.

[4] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 70.

المستشفيات وانتشار مرض الزحار بين الأفراد الذين يؤدي إلى حالات عديدة إلى الوفاة[1].
عرفت الوضعية الصحية في المعتقل تسجيل نقائص من طرف بعثة الصليب الأحمر الدولي التي زارت معتقل الجرف سنة 1956 م تمثلت في عدم كفاية زيارات الفحص التي يقوم بها الطبيب المتعاقد مرتين في الأسبوع واقترحت أن تكون ثلاث مرات أسبوعيا، وأشارت إلى ضرورة توفير التدفئة للعيادة وأبدت عدم ارتياحها لعدم ملائمة الممرضين للعمل في العيادة كونهم معتقلين واقترحت بدلا من ذلك توظيف ممرضين عن طريق التعاقد أو تسريحهم أو التعاقد معهم للعمل في عيادة المعتقل[2].

أما بالنسبة للأكل فلم يكن مناسبا تماما ورديئا تسبب في مضاعفات صحية للمعتقلين خاصة منهم ضعاف الأجساد وكبار السن، التي توفر لكل فرد وجبة صباحية تتكون من ربع لتر من الحساء يوميا و15 غرام من الخبز ونفس الكمية من اللحم وفي المساء فتمنح لهم قطعة مكورة من الغرس وحبتين أو ثلاث من الطماطم وبصلة واحدة، فقد كانت تقع حالات تسمم غذائي بين المعتقلين متفاوتة الخطورة نتيجة استعمال وتناول المواد الغذائية الفاسدة مثل الكسكس والطماطم التي كان يؤتى بها في علب مصبرة ذات حجم كبير.

وتفيد الوثائق الأرشيفية بوجود حالات للتسمم، فالطبيب المناوب المتعاقد مع معتقل الجرف يشير في تقريره بتاريخ 1959/10/09 م بإصابة مئة فرد بالتسمم يوجد عشرة منهم في حالة خطيرة، بسبب تناولهم للكسكس الفاسد، بينما يخبر مدير المعتقل السلطات الوصية بوجود ثلاثين فرد تسمموا غذائيا، بينما يدلي أحد المعتقلين حول هذه الحادثة بوجود وفيات بين المعتقلين بسبب التسمم الغذائي[3].

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 144.

[2] مرجع نفسه، ص 125.

[3] مرجع نفسه، ص ص 149، 150.

تميزت حياة الأفراد اليومية داخل المعتقل بالاختلاف والتنوع حسب مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية، فمنهم من كان متفائلا مشغلا لفترة الاعتقال في الأشياء المفيدة وفيهم من كان هائما على وجهه داخل المعتقل يائسا خاملا، فالبعض من المعتقلين سخرتهم إدارة المعتقل للعمل في مختلف ورشات المعتقل خاصة إقامة وتركيب الأسلاك المعدنية المحيطة بالمعتقل وحفر الخنادق لاتخاذها مراحيض والبعض الآخر في المطبخ ومصلحة النظافة العامة للمعتقل[1].

حيث كان المعتقلون يتلقون ضربات متعددة ومختلفة بقبضات اليد وصفعات على الوجه والركل والرفس. وأحيانا بأخماس البنادق ليبينوا لهم الصورة الأولية عن طبيعة المعتقل، لقد كان ضابط الشرطة المسمى "فالانغا" في تطبيق هذا الإجراء بشدة، حيث كان يعمل على إهانة المعتقلين واستفزازهم يوميا، ويسارع إلى صفعهم بسبب أو بدون سبب وفرض عليهم تقديم التحية كلما مر بهم، حيث كان في الشتاء يجبرهم على الوقوف في ساحة المعتقل ساعات طويلة حتى ينال منهم التعب، كان يأمر الجند بإخراج المعتقلين من غرفهم كل مساء لتحية العلم الفرنسي وهو عمل إجباري، ولقد وصل به الأمر أن ينشر أخبار عن بعض المعتقلين الجدد بأنهم يعملون لصالح الإدارة الفرنسية كانت غايته من هذا العمل زرع الشك والبلبلة في صفوف المعتقلين من اجل فقدان الثقة بين المعتقلين ويدفعهم للانطواء والعزلة مما يعطي فرصة لهذا الضابط على التحكم في زمام المعتقلين[2].

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 153.

[2] مرجع نفسه، ص ص 144، 145.

ثانيا: أساليب التعذيب والقمع الاستعماري داخل المعتقل الجرف

1-التعذيب الجسدي في المعتقل:

لقد تم تجريب مختلف أساليب التعذيب الجسدي على الشعب الجزائري، من خلال اعترافات المكلفين بالتعذيب من طرف الجنود والضباط الفرنسيين والشهادات الحية للمعتقلين[1] لقد كانت تقوم بعملية استنطاق المعتقل بمجرد وصوله إلى مكان الاعتقال حيث تستخدم كل تقنيات وأدوات خاصة للتعذيب، تبدأ بتجريد المستجوب من ثيابه، يصبح عاريا تماما حتى وان كانت امرأة، إذ يقيد الشخص من رجليه، بينما يتدلى رأسه إلى الأسفل ويضرب ضربا مبرحا[2].

لقد كانت إدارة المعتقل تقوم بالتعذيب الجسدي من اجل القضاء على معنوياتهم من بين تلك المدارس التي كانت تلقن فنون التعذيب ألا وهي مدرسة جان دارك بمدينة سكيكدة والتي أنشئت يوم 11 ماي 1958م كانت متخصصة في تدريب أفواج الجلادين الذي يتم توزيعهم بعد فترة التكوين على مختلف مراكز التعذيب الجهنمي[3]، لقد تعرض المعتقلين إلى حملة شرسة من التعذيب البدني والنفسي كما يؤكد محمد يوسفي[4] : " لقد كان يزج بالمعتقلين ثم يؤتى بهم إلى مركز الشرطة مع مصلحة السجون ويتعرضوا إلى سوء المعاملة ... فكانت الشرطة تأخذهم

---

[1] ازغيدي لحسن، مرجع سابق، ص 182.

[2] بشير فايد، (من أساليب التعذيب في المعتقلات والسجون الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية)، **مجلة أول نوفمبر**، ع 180، نوفمبر 2015، ص 9.

[3] عثمان الطاهر، مرجع سابق، ص 138.

[4] الذي كان منشأه في مدينة الجزائر، وقد بدأ حياته النضالية في صفوف المنظمة السرية التابعة لحزب الشعب الجزائري ببلكور، كان عضوا في اللجنة المركزية ، وعضوا في الأركان العامة في المنظمة السرية، وفي افريل 1950، أوقفته السلطات الاستعمارية الفرنسية وحكمت عليه بست سنوات سجنا، ونقل إلى سجن ليبوميت بمرسيليا، واطلق سراحه سنة 1955، واوقفته السلطات الاستعمارية من جديد بباريس، غير أنه تمكن أن يلوذ بالفرار، وأن يتوجه إلى طرابلس ثم إلى القاهرة، والتحق في نهاية المطاف برفاقه في الولاية الخامسة حيث أصبح عضوا في جيش التحرير الوطني ومسؤولا عن التسليح والتموين في وزارة التسليح والعلاقات العامة إلى أن استقلت الجزائر، وفي سنة 1963 عين مديرا عاما للأمن الوطني، ومن 1964 إلى 1970 كان سفير الجزائر بسويسرا (ينظر: محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص ص 4، 5.)

مكبلين بالأصفاد مغلولي اليدين عبر باب تعمدت الشرطة فتحه قليلا، فكان الشرطي يستطلع صيحة احدهم ويحدد مدى تأثره قبل أن يقذف به في الجحيم، وكان المعتقلون يتعرضون إلى الشتم تتعقبه ضربات عديدة، فكانت هذه البداية تمس بشرف المرء وتفقده توازنه فيصبح بطريقة عفوية مشدوها...ثم يشهد المتهم وهو لا يزال مكبلا بالأصفاد ويداه مقيدتان وراء ظهره تعذيب والده أو أحد أقاربه، كما أدمى التعذيب قلوب مناضلين آخرين كانوا مورطين في تهم أكثر من غيرهم، فأصبحوا عبارة عن كتل من أشلاء بشرية، ففيهم ذوو العاهات العور والعوج والمصابون بالأرق وفيهم مختلو العقول"[1].

ويتم هذا النوع من التعذيب باستعمال عدة أساليب وتتمثل في:

- **التعذيب بالكهرباء :**

التعذيب بالتيار الكهربائي بعد وضع المسجون في كرسي حديدي مقلوب أو في وسط دولاب أو وعاء من الماء، وإلصاق خيوط الكهرباء في أحد الأعضاء الحساسة في جسمه وإطلاق التيار الكهربائي على جسمه ليصاب بزلزال كي يقشعر له الجسم كله ويرتعد بشكل غريب[2]، فقد كان لهذا التعذيب يخلق للمعذب ألما لا يطاق، يعقبه غيبوبة عن الوعي قد لا يفيق منها إلا بعد فترة طويلة وقد يكون التيار الكهربائي قويا فيسبب ارتجاجا في المخ يورث عنه الجنون وفقدان الذاكرة نهائيا[3].

لقد كان تقوم بوضع نهاية السلكين المكهربين على جسم الإنسان وكان ذلك إما على الصدر جهة القلب أو على اللسان أو على الأعضاء التناسلية ويصحبون هذا العمل بالضرب إما باللكمات أو بالأرجل أو بوضعهم داخل الماء أو بتعليقهم من أطراف العليا أو السفلى، هكذا

[1] عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 268.

[2] مختار فيلالي، (أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية)، **جمعية أول نوفمبر**، الملتقى الوطني الثاني للثورة الجزائرية، 14 نوفمبر 1990، باتنة، ص 94.

[3] عمار قليل، مرجع سابق، ج 3، ص 45.

أصبح التعذيب عملا يوميا[1]، ولكي يكون التيار الكهربائي أكثر فعالية يتم تجريد الشخص من ملابسه بعد ذلك يتعرض الشخص للكي بالكهرباء مع غمس أجزاء من جسمه في وعاء للماء حتى يكون للكهرباء مفعول أكثر، وبعد كل هذا يصبح السجين عبارة عن هيكل بلا روح، عبارة عن عظام مفتتة[2]، إن التيار الكهربائي قد شكل ممارسة منتشرة عبر كافة التراب الجزائري كانت المولدات الكهربائية حاضرة في كل مكان ودائما تقريبا في متناول الجلادين، كلما كانت الحركة سريعة كان التيار قويا[3]، بعض من المعتقلين الذين عذبوا بواسطة الكهرباء بمراكز التعذيب بمنطقة الحضنة:

* المجاهد محمد عمرون الذي ألقي عليه القبض في 17 مارس 1960م بدوار البراكتية بأولاد دراج رفقة المجاهدين عمرون علي وعمرون قدور، في البداية اخذوا إلى مراكز الوحدة العسكرية الجزائرية " بن صوشة" تم حجزهم مع معتقلين آخرين وكان عددهم تسعة في زنزانة مساحتها 3م/3م لمدة عشرة أيام، وفي يوم 27 مارس 1960م تم إخراج المجاهد محمد عمرون، واخذ إلى مكان مخصص للتعذيب، تم تعذيبه بالكهرباء، حيث تم إيصال سلك كهربائي بأذنه اليمنى والأخرى بأذنه اليسرى حتى أصبح يرتعش، وتمت العملية على فترات كل فترة دامت دقائق حتى يتصلب، من الثامنة صباحا إلى الواحدة زوالا، وبعد ذلك استعملت ضده أساليب أخرى كالضرب على الرأس والبطن حتى أغمي عليه.

* مويسات رمضان الذي ألقي عليه القبض في 19 نوفمبر 1960م أثناء أدائه مهمة ثورية بالمسيلة وأخذ ليلا إلى مقر المكتب الثاني بالمسيلة، وبعد القيام بضربة بالعصى ووسائل أخرى

---

[1] لخضر شريط، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص 194.

[2] على خلاصى، (صور عن التعذيب في الجزائر)، **مجلة أول نوفمبر**، ع 35، نوفمبر 1979، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص ص 44،45.

[3] رافائيلا برانش، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، ترجمة: احمد بن محمد بكلي، امدوكال للنشر، الجزائر، دس، ص ص 430، 431.

قاموا بتعذيبه بواسطة الكهرباء، حيث تم إيصال سلك كهربائي بشفته والآخر بأصبع الإبهام لفترات، وبعد التعذيب بالكهرباء عذب بأساليب أخرى.

* سعدي الحسين الذي تم إلقاء القبض عليه في صيف 1956م، وأخذ إلى مركز " بن صوشة " وبهذا المركز عذب بأساليب ووسائل مختلفة، منها الكهرباء حيث يتم إيصال أسلاك الكهرباء بأماكن حساسة من جسمه كالأذن واللسان، ولفترات بواسطة المولد الكهربائي" جيجن"، وبمركز المكتب الثاني بدار بديار بوسط مدينة المسيلة يشهد المجاهد كحالي الطاهر " أن مجاهدا استشهد أمام عينيه من كثرة التعذيب، لأنه بقي ثابتا على مبدئه، ولم يفش سرا عن الثورة " وهذا الأسلوب من التعذيب لم يستعمل ضد الرجال فقط بل استعمل ضد النساء أيضا، حيث يشهد المجاهد لبوخ السعيد قائلا: " في مركز سد القصب تم تعذيب النساء بواسطة الكهرباء، حيث عذبت امرأتين بواسطة الكهرباء، امام أعين المعتقلين." [1]

- التعذيب بواسطة تكسير الأحجار:

تبدأ العملية من طلوع الشمس إلى غروبها حيث يعانون منها إرهاقا شديدا يضر بأجسادهم ونفسياتهم، وينتج عن هذا التعذيب من خلال تطاير الغبار من الأحجار فيلحق الضرر بالفم والأنف والصدر، ويتسبب في ضيق التنفس والسل، وتصيب شظايا الأحجار عيونهم فتجرحها إلى حد العمى أحيانا[2].

- التعذيب بالحبل:

في هذه الطريقة من التعذيب كانت تتم وفق ثلاث حالات وهي كالتالي:

الشد إلى الأرض:

[1] نور الدين مقدر، (التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية من خلال شهادات بعض المعتقلين بمنطقة الحضنة)، **المجلة التاريخية الجزائرية**، ع 02، ماي 2017، ص ص 33، 34.

[2] محمد الطاهر عزوي، مرجع سابق، ص89.

بعد أن تشد يدا المعتقل ورجليه إلى الوراء يطرح على ارض مبلولة بالمياه ومشبعة بالرطوبة ويربط في أعمدة مغروسة في الأرض ثم يترك بعد ذلك لمدة أيام في عزلة تامة وفي ظلام دامس حيث من تعرض لهذا التعذيب إلى الموت ومن فقد عقله ومن صار مخبولا[1].

عملية الكيس:

تتم هذه الطريقة بربط رجلا الضحية ويداه مع بعض بحبل واحد مثلما يفعل بالكبش ثم يرفع السجين ببكرة إلى السقف ويكون الرأس والظهر متجهان نحو الأرض ثم يطلق فجأة يسقط مثل الكيس وتكرر هذه العملية كلما دعت الضرورة إلى ذلك لدفع المعذب إلى الاعتراف ولو كان كاذبا أو إلى وشاية افترائية لإيقاف هيجان معذبيه[2].

الخنق من الرقبة:

في هذه الحالة يربط المتهم بشدة في المقعد ثم تربط على عنقه عقدة حبل بشدة من

جانبيه جنديان ويبدأ الجذب بالاتجاهين متعاكسين وبصورة تزداد شيئا فشيئا حتى الإغماء أو الموت[3].

التعذيب بالنار:

ينقسم هذا النوع الإجرامي من التعذيب إلى مجموعة من الطرق منها:

– أن يكون السجين مشدودا على الكرسي وجسمه نصف عاري، يبدأ العسكري ثم ينسف على عينيه جرعة من دخان السيجارة ثم يقوم بإطفائها على صدره، خاصة على حلمتيه.

[1] على خلاصى، مرجع سابق، ص 45.

[2] بوعلام نجادي، **الجلادون من 1830 إلى 1962**، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص150.

[3] على خلاصى، مرجع سابق، ص 45.

– يطرح السجين ويربط على طاولة العمليات والجسم نصف عار أيضا ثم يدهن بالبنزين وتشعل فيه النار، يسبب هذا النوع من التعذيب حروقا تصل إلى مستوى الدرجة الثانية حسب التقرير الطبي للحروق.

– حالة أخرى من هذا النوع من التعذيب وتتمثل في خلع ملابس السجين وربط يديه ورجليه ثم إشعال شمعة تحته ولا يبعد من فوقها إلا بعد أن تنطفئ من ذاتها بعد أن تكون قد انتهت حيث هذه الحالات وما تركته من آثار على الذين تعرضوا لها لا تزال تشهد على وحشية ممارسيها إلى اليوم.

– كذلك تكون حالة الحرق بواسطة غاز الميتان عن طريق الشاليمو، حيث يتم قذف النار نحو صدر وأيدي السجين بغرض عطبها وترك عاهات دائمة فيها[1].

– أساليب أخرى للتعذيب:

كان يتم غطس المعتقلين في الماء الساخن لمدة زمنية محددة ثم نقلهم وغطسهم في الماء البارد مباشرة الشيء الذي يسبب آلاما لا تطاق[2]. كما كان يتم غطسهم في المياه العفنة مياه الصابون وإرغام المعذبين على شربها[3].

كما استعملت الكلاب البوليسية لنهش أجسام المعتقلين داخل الزنازين الضيقة المعتمة، التي كانت سبب فقدان المعتقلين أطرافهم وأعضائهم التناسلية التي أكلتها الكلاب. كما كانت تدق المسامير في أجساد المعذبين وتسلخ جلودهم وتضع فيها الملح مكان الجروح وتخلع الأظافر والأسنان والآذان والأعضاء التناسلية وتحرق الجفون بالسجائر وفقئ العيون[4].

---

[1] علي خلاصي، مرجع سابق، ص 46.

[2] عمار قليل، مرجع سابق، ج 3، ص 45.

[3] يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة أول نوفمبر 1954– 19 مارس 1962م**، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 198.

[4] عمار قليل، مرجع سابق، ج 3، ص 45.

كما كانت تقوم بإدخال مقابض الفوؤس والعصي والزجاجات في الأدبار، وربط المعذبين إلى سيارتين في اتجاهين معاكسين ليقطعوا أنصافا وأطرافا[1]، كما كان الجلادون يقومون بحرق شعر الرأس والجلوس على الزجاجات أو مسامير في ألواح خشبية أو الجر على أرضية مثبت فيها مسامير جسد المعذبين تمزيقا بالإضافة طلي الأجساد بالغاز الحار وهتك الأعراض واغتصاب الفتيات الصغيرات، وهناك الكثير من المعتقلين الذين اجبروا على حفر قبورهم بأيدهم ثم دفنوا فيها أحياء مكبلين بالسلاسل كما أجبر الأهالي والمعتقلون على كنس الطرقات والساحات العمومية بألسنتهم وذلك إمعانا في إذلالهم[2].

لقد تعرضت المرأة المعتقلة إلى الضرب والاغتصاب من طرف الجيش الفرنسي ومن طرف جنود اللفيف الأجنبي إذ تذكر الشاهدة فاطمة زغدودي في روايتها عن حياتها في المعتقل "....دخلت إلى المعتقل مع ابني الصغير وكنا نتعرض للضرب الجسدي والتهديد بالسلاح الأبيض، إذ أصبت في احدي قدمي بعدة جروح والتي مازالت أعاني من آثارها وسببت لي بطء في المشي والحركة"، أما المعتقلة ذهبية عبيدة الله فتذكر في شهادتها " لقد تعرضت في المعتقل إلى الضرب من الحركى وبعد تفجير القنبلة جرحت مع ابنتي زكية وانتشلت من الردم الذي سقط على كتفي إذ جرحت من الظهر والكتف والفخذ والتي مازالت أثارها بارزة على شكل ندابات، أما ابنتي زكية البالغ عمرها ثلاث سنوات فقد جرحت في رأسها وبقيت تعاني من أثار جروحها إلى غاية وفاتها[3].

من خلال مدير الأمن الوطني جون ميري الذي بعث بتقرير الى رئيس الحكومة إدغار فور في 13- 12- 1955م تحدث عن التعذيب وممارسات وصفها بأنها أكثر وحشية من

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 198.

[2] عمار قليل، مصدر سابق، ج 3، ص ص 45، 46.

[3] جمعة بن زروال،" معتقل تفلفال النسوي بالأوراس أثناء الثورة الجزائرية 1955- 1962م من خلال الرواية الشفوية وشهادات المعتقلات " ، **مجلة المعارف وللبحوث والدراسات التاريخية**، ع 9، جانفي 2017، جامعة الشهيد محمد لخضر بالوادي، الجزائر، ص 299.

الممارسات النازية، لكن بعد ذلك لم يعد التعذيب إجراءا بوليسيا، وإنما تحول أسلوب عام من الحرب، خاصة وأن الكثير من ضحايا التعذيب من الجزائريين لا زالوا على قيد الحياة، ومن خلال إضراب الثمانية أيام اقتنعت السلطات الاستعمارية أن الشعب كله مع جبهة التحرير الوطني وان الجميع دون استثناء يملك معلومات عن الثورة وتحركات مناضلي الجبهة فكان ذلك من أسباب انتشار التعذيب[1].

2- التعذيب النفسي في المعتقل :

التعذيب النفسي يأتي في الغالب مرادفا للتعذيب الجسدي ومكملا له، ويكون الغرض من هذا التعذيب تحطيم كبرياء المعتقل ودفعه إلى التسليم والسقوط، وبالتالي التخلي عن النزعة القومية والاعتداد بالشخصية القومية الوطنية[2]، وهي ممارسات وسلوك فعلي يمارس على الفرد من اجل الاستنطاق أو بدافع العقاب أو الانتقام حيث يترتب عليه أضرار معنوية، تحط من الكرامة الإنسانية ولذلك تمت إدانته وتجريمه أخلاقيا وقانونيا ومحليا ودوليا[3].

سعت الإدارة الفرنسية من خلال هذا النوع من التعذيب بخلق جو من الخوف والرعب داخل المعتقلات، مما يخلف إصابة بعض المعتقلين بإضرابات نفسية توصل صاحبها في بعض الأحيان حتى الجنون أو الموت إثر سكتة قلبية، ولتحقيق هذا الغرض أنشأت داخل المعتقل مصالح خاصة بالدعاية النفسية[4]، على تشكيل مؤسستين عسكريتين تابعتين للجيش لمنع تقدم الثورة وانتشارها، ففي سنة واحدة ظهرت الفصائل الإدارية المختصة والمكتب

[1] ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956- 1958، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ص 311، 312.

[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 329.

[3] لعماري هجيرة، مرجع سابق، ص 154.

[4] جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص ص 325، 326.

الخامس[1] للعمل النفسي وأسندت قيادته للعقيد لاشروا، وقد حددت مهمته في التكوين والإعلام ودعم الوحدات المقاتلة التي تعمل في إطار التهدئة فضلا عن القيام بعمل نفسي موجعة للشعب الجزائري وللخارجين عن القانون حسب نظرهم[2]، حيث كان يستقبل الوافدين الجدد على المعتقل وهم مكبلين فيشبعونهم ضربا وإهانات خصوصا تلك الموجهة إلى النخبة المثقفة من رجال دين وسياسيين وأطباء ومحامين ومعلمين، ثم يوضع المعتقلون بعد ذلك في جناح مؤمن لمدة معينة، يقسم المعتقلون إلى أفواج ثم يرسل كل فوج إلى جناح خاص به فيجبروهم بالحبو على إركابهم حاملين أغطيتهم وصحونهم ومختلف أشيائهم الخاصة، كما يلزمون بالسير سريعا على تلك الحالة والحراس من ورائهم يلهبون ظهورهم بالسياط، لقد كان القصد من هذه العملية هو إذلال المعتقلين وتشبيههم بالبهائم[3].

ومن بين الأساليب المتبعة في التعذيب النفسي للمعتقلين، يتم استقبال الوافدين الجدد على المعتقل بالتهديد والوعيد لزرع الخوف والرعب في نفوسهم، يتم تعذيب المشتبه مع أفراد عائلته كذلك إحضار زوجة المعتقل وتهديده باغتصابها جماعيا إذا لم يتحدث أم الاتصال بزوجة المعتقل عن طريق رجال المكتب العربي في المنطقة التي يسكن فيها أن زوجها يرفض الخروج من المعتقل، ويفضل البقاء فيه على الحياة خارجه، ومن ثم تهدده عائلته في مراسلتها إياه بطلب الطلاق وترك أولاده لكي تتزوج من رجل آخر يقوم بها ويتعهد بالنفقة عليها وعلى أولادها، فينتهي الأمر بالزوج الثبات على موقفه فتضيع أسرته يعتبرها خيانة زوجته، هذا

[1] لقد أنشأ الجيش الفرنسي مصالح المكتب الخامس الذي أسندت قيادته في البداية إلى الكولونيل، وقد كلف هذا المكتب بالقيام ببث الشك والحذر في صفوف المجاهدين عن طريق المراسلات المزيفة والأخبار الكاذبة التي لا ينتبه إلى ضررها بسهولة وقد سبب هذا المكتب متاعب ومصائب كثيرة للشعب وحتى في صفوف المجاهدين.(ينظر: مختار فيلالي، مرجع سابق، ص 88.)

[2] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 161.

[3] جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص 326.

يجعله يدخل في أزمة نفسية وربما الجنون، كذلك إجبار السجناء القيام بأفعال مخلة بالحياء مع بعضهم البعض، كذلك يفرض عليهم سب الدين الإسلامي وإجبارهم على الكفر[1].

وضع المعتقلين في الظلام الدامس في المراقد لأشعار السجناء بوجود نية لدى الإدارة في إعدام بعض المعتقلين، كذلك منع الحديث بين المعتقلين وكل من تفوه بكلمة يعاقب عقابا شديدا، كذلك الحجز الانفرادي بدون سبب حتى يشعر المحتجز بنية الإدارة في إعدامه، تعذيب المعتقلين امام زملائهم وتسديد ضربات مؤلمة إلى أماكن حساسة من أجسامهم فيسقط المعذب مغشيا عليه ويشعون وفاته بعد أن يكونوا قد نقلوه إلى جهات أخرى[2]، كذلك إجبار العملاء بتناول المأكولات والمشروبات امام المعذب الذي يتضور جوعا وعطشا وتقييد المعتقل الحي مع جثة الميت، لقد كانت تقوم بإعادة بعض المعتقلين السابقين ممن عذبوا وتخوفهم وتهديدهم بإعادة الكرة معهم، إذا لم يعملوا كعملاء بين صفوف زملاءهم أو خارج المعتقل، كذلك الحرمان من النوم والسب والشتم والبصق على الوجه بشكل يومي والمداهمات الليلية المفاجئة للزنزانات وإجبار الجميع التعري ورفع الأيدي على الجدران وتفتيش ملابسهم ثم إخلاء سبيلهم بعد ذلك بغير سبب واضح[3].

كما كان الجنود الاستعماريون يأتون بأفراد عائلات المعتقل فينزعون ثيابه أمامه ثم يعذبونه وينكلون به ويمارسون الفاحشة عليه أمام مرأى الجميع، وهذا ما يخلف أثرا نفسيا رهيبا على المعتقل حيث يتخلى في بعض الأحيان عن عائلته أو ينطوي على نفسه خجلا مبتعدا عن الآخرين[4].

وللمبالغة في تحطيم معنويات المعتقلين تقوم إدارة المعتقل بنصب مكبرات الصوت في كل مرقد من المراقد، وخلال الليل تذيع أخبارا كأنها بث إذاعي تصف فيها المجاهدين بالقتلة

[1] بشير فايد، مرجع سابق، ص 13.
[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 330.
[3] بشير فايد، مرجع سابق، ص 13.
[4] جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص 326.

والمجرمين سفاكي الدماء وبالمجانين وتنعتهم بنعوت وأوصاف تجرح شعور المعتقلين فسلطة الاحتلال قادرة على ابتداع أساليب تتجاوز كل حدود وتتخطى كل الأعراف وتذهب إلى أبعد من ذلك لتؤكد وحشيتها وتثبت همجيتها[1].

أما الآثار النفسية الناجمة عن التعذيب الجسدي والاغتصاب للنساء المعتقلات ليس بالأمر الهين بسبب غياب الدراسات الميدانية المتخصصة والوثائق الأرشيفية، كما أن أغلب النساء رفضن الإدلاء بشهاداتهن عن الأوضاع التي عايشنها في هذا المعتقل بسبب حساسية الموضوع، خاصة بالنسبة للمرأة الريفية المحافظة وبسبب العادات والتقاليد التي تمنع التصريح بتلك الأفعال، بعض النساء المعتقلات نسبة كبيرة منهن تأثرن نفسيا بما وقع لهن في المعتقل من اعتداءات وتعذيب، تذكر المعتقلة جمعة سليماني في شهادتها "....عندما أتذكر سنوات الاعتقال ارتعش من الخوف وابكي ولا استطيع القيام بأعمال شؤون بيتي اليومية، وفي بعض الفترات تنتابني كوابيس وعندما أمر على المنطقة أغمض عيني لكي لا أرى هذه القرية لأنها تذكرني بسنوات المعتقل القاسية[2].

واجهت الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954م القضية الجزائرية بمبدأ القوة والقمع محاولة منها لتصفيتها في المهد معتبرة أن الذين قاموا بتفجير الكفاح المسلح، هم من الخارجين عن القانون وقطاع الطرق، غير أن صمود الثورة واتساع صداها داخليا وخارجيا دفع بهذه الحكومات لإتباع سياسة المناورة والمراوغة، بحيث كانت في ذات الوقت تدعم قواتها عدة وعددا، وكانت تسعى أيضا لإيجاد قوة ثالثة[3] تواجه بها قوة الثورة وتحاول الاتصال بزعماء جبهة التحرير الوطني لحبس نبضهم والتعرف

[1] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 330.

[2] جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 301.

[3] المكونة من الممثلين السياسيين المؤيدين للوجود الفرنسي في الجزائر وذلك عن طريق التفاوض من أجل السلم بين فرنسا والعناصر المعتدلة من القوة الثالثة باستثناء جبهة التحرير (ينظر: جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830- 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 471، 472.)

على هوية مفجري الكفاح المسلح[1]، من خلال هذه الأساليب حاولت الإدارة الاستعمارية استمالة بعض المعتقلين بتشكيل القوة الثالثة إلى جانبها للقضاء على الثورة التحريرية لكنها فشلت في ذلك رغم نجاحها في استمالة بعض ضعاف النفوس بفضل التنظيم الذي أقامته جبهة التحرير الوطني داخل المعتقل[2].

لقد اعتبرت الإدارة الفرنسية الحل الناجح والكفيل للقضاء على الثورة من خلال هذه المخططات التعزيزية، بغرض إحكام الغلق والتطويق في وجه جبهة وجيش التحرير الوطني، إلا أن المعتقلات كان لها دور في الثورة التحريرية وفشل مشاريعها الإجرامية في حق الشعب الجزائري[3].

[1] أحمد مسعود سيد علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا(1960-1961)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 2.

[2] جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص 327.

[3] جمال قندل، إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشال 1957 -1962 ، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 165، 166.

الفصل الثالث:

انعكاسات ظروف الاعتقال سياسيا ونفسيا على الحياة داخل المعتقل الجرف

أولا: الانعكاسات السلبية على المساجين في المعتقل

1- تكوين العملاء من المساجين وتحطيم الشخصية السياسية في المعتقل:

كانت السلطات الإدارية في المعتقل لا تكف عن محاولة تجنيد عناصر عميلة داخل المعتقلات ممن تم استنطاقهم في السجون ولاقوا أصنافا من العذاب والعنف، فيخيرون بعدها بين التعاون مع السلطات الاستعمارية وبين التعذيب مرة أخرى، فتنهار معنويات بعض الموقوفين ويظهرون القبول خوفا من أن تسلط عليهم العذاب من جديد. فيجندون كعملاء وسط مجموعات خاصة تحاول محاكاة المجاهدين في تحركاتهم وفي علاقاتهم مع المواطنين[1].

منذ اندلاع الثورة كانت الحكومة الفرنسية تعتقد بأن الإستراتيجية الأنسب لمحاربة الثوار تكمن في تنفيذ عمليات "حفظ الأمن" والقوات المشاركة في هذا الإطار تسمى " قوات حفظ الأمن" وهي تضم الجيش والشرطة والدرك والقومية والحركى ومعهم المصاليون[2].

لقد كانت الفرق الإدارية المتخصصة لديها مهمة ادارية ومهمة عسكرية مع السكان الجزائريين، حيث يقوم ضباط الشؤون الأهلية بعملية التهجير وتنظم عملية التعداد السكاني، لكن هذا الاجراء يقوم بتحديد ومراقبة عدد السكان، وبالتالي فهو يشكل وسيط اساسي بين الادارة والسكان[3]، حيث تقوم بمراقبة المعتقلين القدامى، وتقوم بتفتيش السكان كل نصف شهر ويجب الإبلاغ بكل تحرك مشبوه، كما أن لكل الرجال والنساء بطاقة الحالة الشخصية مرتبة وفق الترتيب الأبجدي كما أن لكل منزل بطاقة خاصة، كذلك تستعمل جهاز الحماية الحضرية، لضمان مراقبة السكان[4].

---

[1] عثمان مسعود، مرجع سابق، ص 331.

[2] جودي أتومي، مرجع سابق، ص 329.

[3] Grégor Mathias, Les sections administratives Spécialises en Algérie entre idéal et réalité 1955 – 1962 « Resume de », L'harmattan, 1998 p 4.

[4] فريفور ماتياس، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955- 1962**، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 275.

إن ضباط الشؤون الأهلية الذين جعلوا من المعتقلات مختبرات لتعديل التوجهات السياسية وتكييفها بما يتلاءم رغبة الاحتلال، من أبرز أهدافها:

– الطعن في المقومات الأساسية للشعب الجزائري من اجل القضاء على النزعة الوطنية في نفوس المعتقلين.

– التسليم بتفوق العنصر الأوروبي رمز الحضارة والعدالة والقيم الإنسانية[1].

كان العدو الفرنسي يجند (القوم الحركي) في الخارج بواسطة الإغراء والترهيب إلا أنهم يقومون بنفس المهمة ويؤدون دورها في المعتقلات، فيعمدون بالأخص إلى استدراج ضعاف النفوس ممن مروا بمرحلة التعذيب قبل الوصول إلى المعتقل فيعاودون الكرة معهم بالترهيب وبأسلوب التخويف والرجوع إلى العذاب من جديد، وهنا تنهار بعض العزائم ويستغلها العدو فرصة قاطعة، من هنا يجند العملاء من داخل المعتقل.

وأحيانا يمزج رجال "لاصاص" في الاختيار بين البسطاء والمثقفين فيخيرونهم بين الانضمام إلى فرنسا ينحاز إليها ويحي العلم الفرنسي ثم يطلق سراحه ويرجع إلى عمله وأهله، ومن يختار جبهة التحرير الوطني يبقى رهين الاعتقال[2].

وهناك طريقة أخرى يسلكها رجال "لاصاص" أي ضباط الشؤون الأهلية بعد تعرفهم وإطلاعهم على التركيبة الاجتماعية للمعتقلين داخل المعتقل من خلال تحطيم الشخصية السياسية التي لها وزن في الماضي وداخل المعتقل في الحاضر ويصبح في عزلة تامة فتنهار معنوياته وهو تحت مجهر "لاصاص" وحينئذ يتخذون معه أسلوبا آخر للتهدئة وللتصبيرة وللتلطيف من الأزمة النفسية التي يعانيها فيقومون بنقله إلى معتقل آخر بعدما زالت منه ثقة المجتمع وسيدفع ثمنها أكثر في عهد الاستقلال.

حيث حاول البعض منهم الترشيح للانتخابات فمنعوا من ذلك كما منعوا من تقلد المسؤوليات السياسية، وذلك لان الذي رجع إلى المعتقل من تلقاء نفسه وباختياره كأنه فر

[1] عثمان مسعود، مرجع سابق، ص ص 331، 332.

[2] محمد الطاهر عزوي، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

من الثورة، ومن العمل في صفوف المجمع لمساعدة المجاهدين، وفضل الانضمام إلى العدو بطريقة غير شريفة، حتى ولو انه لم يلبس أو يحمل السلاح، ولم يقم بنقل الأخبار إلى العدو، ومع ذلك يبقى مشوها ومحل التهمة يشار إليه بالجبان، ويصاب بالعقدة النفسية ولا يمكن أن يناقش في السياسة مستقبلا، رغم ما يتمتع به من الرصيد الحافل بالكفاح السياسي وكانت له سمعة طيبة في توجيه الشعب أيام الصراع السياسي ونشر التوعية الوطنية[1].

ان ضباط الشؤون الاهلية هم في الواقع علماء نفسانيون قاموا بدراسة واسعة ودقيقة لتركيبة المجتمع الجزائري، وتمكنوا من جمع معلومات كافية عن وضعية العائلات الجزائرية وترتيبها في السلم الاجتماعي على ما توفر لديهم من معلومات، لقد تم تجنيد هذه الشريحة من المجتمع الجزائري تحت ضغط الاغراءات التي لم تكن تحلم بها فمنحتهم المال والسلاح[2]، هدفهم الحقيقي جمع المعلومات عن جيش التحرير وتحركاته يحملون في جيوبهم قطعا نقدية صغيرة يظهرونها لرجال الدرك او للجنود الفرنسيين في حالة اعتراضهم لطريقهم، كذلك عملاء يحضرهم الجنود الفرنسيون إلى السجون وينهالون عليهم ضربا ثم يدخلونهم إلى زنزانات تواجد المجاهدين، فيبدأ هؤلاء العملاء في شتم وسب السلطات الفرنسية، والتحدث عن اعمال بطولية قتالية قاموا بها ضد الفرنسيين، من خلال كل هذا يطلبون من المجاهدين ان يحدثوهم عن كيفية اعتقالهم وعن علاقتهم بالثورة، وبعد ذلك يتم تقديم تقارير وافية من قبل هذه الشريحة لضباط الشؤون الاهلية[3].

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

[2] عمار قليل، مصدر سابق، ج 2، ص ص 127، 128.

[3] مصدر نفسه، ص ص 116، 117.

2- تشجيع الحزبية والطائفية بين المساجين واستغلال الإعلام في المعتقل:

لقد تفنن ضباط الشؤون الأهلية في إثارة النعرات الطائفية والجهوية وإحياء الحزبية حيث قام رجال لاصاص في حالة دخول معتقلا يسألونه عن قبيلته وعن الجهوية التي ينتمي إليها وعن اللغة التي يعرفها ويتقنها وعن لهجته في ناحيته وهل هو نوميدي أو عربي، وإذا كان الجواب أنه من النوميديين يشكره ويمدحه ويستحسن لهجته ويشير عليه بإحيائها وينهيه إلى أن العرب جاءوا مستعمرين، وأنهم السبب في تأخرهم وانحطاطهم.

كما كان يقوم رجال لاصاص بالتمعن في الفرقة وعلى إحياء الجهوية، كما أنهم يثيرون الحنين في النفوس والشوق إلى الأهل والأحباب والرجوع إلى مسقط الرأس، مما يثير كوامن الضعف والخضوع والإذلال، ويحز في النفوس ما يعاني وما يلاقي من الغربة وطول المكث في المعتقل.

ونتيجة لدغدغة العواطف بالفن، تراود افكار العمالة بعض النفوس حيث تأثر بما سمع عن طريق الاذن إلا في الشهوة[1]، لقد كانت مكبرات الصوت في كل زاوية من زوايا الفناء والمراقد ويفتح عليها المذياع من ادارة لاصاص ولا حول ولا قوة للمعتقلين في غلقها، حيث يسمعون كل الاسطوانات المتنوعة كالوهراني والعاصمي والبلدي...، حيث يتأثرون بأنغامها ويتمايلون معها، كل جهة تنساق تلقائيا لأغانيها وألحانها، لان الفن أذكاها واستثارها لان مهمة الفن في شحن العواطف والأشخاص بالشهوة[2].

يستغل رجال لاصاص مفعول الفن في النفوس المريضة فيعاودون البحث ويكررون نفس الأسئلة ويحببون الحياة الاجتماعية ويرغبون فيها مع الأهل والأقارب، ولكن بالتعاطف والتعاون مع فرنسا وان في نيتها إعطاء الاستقلال للجزائر، ولقد كانت المعتقلين أن يعيشوا في رخاء وطمأنينة وامن واستقرار وحضارة ورقي وتمدن، فكونوا مع فرنسا في سياستها واقتصادها وثقافتها تحميكم من الشيوعية والتخلف.

---

[1] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص ص 33، 34.

[2] مصدر نفسه، ص 33.

أما بالنسبة لدور ضباط الشؤون الأهلية في استغلال الإعلام داخل المعتقلات أنه يسمح للمعتقلين بشراء الكتب بالمراسلة، وبدخول الصحافة الفرنسية بمختلف أنواعها إلى المعتقلين لقراءتها والإطلاع عليها[1].

أما الصحافة المكتوبة بالأجنبية فلا يسمح لها بالدخول إطلاقا مع صحافة الثورة وبالأخص المكتوبة بالعربية فممنوعة منعا باتا، ومن خلال الإعلام يتفننون رجال لاصاص في ضرب ما تبقى من عزائم المعتقلين، إذ يعرضون عليهم داخل المعتقلات كل الاسطوانات التي سجلت فيها خطب العملاء والمنظمين إلى صفوف الجيش الفرنسي من جيش التحرير الوطني.

كما تفرض على المعتقلين خطب كل الحكام الفرنسيين في الجزائر وبخاصة خطب الجنرال ديغول[2] وخطب الجنرالات القائمين بانقلاب 13 ماي 1958م، كذلك القانون الذي أصدره رئيس الحكومة الفرنسية بورجيس مونري فيكاد يحفظه المعتقلون من كثرة الترداد وتأتي بعده في الأهمية خطب الجنرال ديغول، وتعتبر كتابا مقدسا يصيحون بها على المعتقلين صباحا ومساءا، ولابد من سماعها وأحيانا أخرى يستدعي بعض المعتقلين إلى الاستجواب والتحاور معهم حول مضمون الخطاب وأهدافه السياسية.

وكيف يفكر المعتقلون فيما يرمي إليه ديغول من سلم الأبطال والجزائر جزائرية وفصل الصحراء عن الشمال ومصير الأوروبيين في الجزائر ونظام الحكم بعد الاستقلال كل هذا من خلال الخطب المسموعة بأكملها[3].

---

[1] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 34.

[2] ولد ديغول يوم 22 نوفمبر 1890م في مدينة ليل الفرنسية، أصبح تلميذا في الصف الإعدادي بمدرسة سان سير العسكرية العريقة المختصة في تكوين ضباط الجيش الفرنسي، ولقد رقي ديغول إلى رتبة ملازم أول يوم 01 أكتوبر 1909م، وعمل كمدرس في مدرسة سان سير، ولقد دخل المسار العسكري للنقيب ديغول نقطة تحول حاسمة يوم 20 مارس 1925م، ثم انتقل الجنرال إلى المستعمرات الفرنسية ي إفريقيا، وانتخب رئيسا للحكومة الجزائرية يوم 01 جوان 1958م (ينظر: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص ص 152- 156.)

[3] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص ص 35، 36.

ثانيا-انعكاسات المعتقلات على مسار الثورة التحريرية

1-تنظيم جبهة التحرير الوطني في المعتقل:

تحولت هذه المراكز إلى أماكن لتوطيد العلاقات والوحدة والتضامن بين المعتقلين حيث تم إنشاء خلايا جبهة التحرير الوطني داخل هذه المراكز التي وقفت الند للند ضد مصالح البسيكولوجيا وذلك برفع معنويات المعتقلين من جهة ونشر الوعي الوطني من جهة ثانية وتنظيم حملات الهروب من هذه المعتقلات وهذا ما أكده تقرير DST عن تنظيم جبهة التحرير الوطني في المعتقل حيث يؤكد من خلال الوثائق التي تم العثور عليها لدى بعض المعتقلين تبين وجود منظمة جبهة التحرير الوطني داخل المعتقل[1].

لقد تم تكوين لجان تقوم بتسيير شؤون المعتقلين وهي شبه علنية، تتكلم باسم الجميع لدى السلطات، وتحمل مطالبهم إليها كذلك يوجد لجان سرية بالمعتقل، تقوم بالتوعية وتنشر الأخبار التي تدخل إلى المعتقل إلى الخارج، تخص سير الثورة، ومدى تقدمها، وكذلك تدفع الاشتراكات الرمزية بعد جمعها[2].

كان التنظيم في المعتقلات في بداية الثورة خاضعا لمسؤولية شخص واحد، تتألف اللجنة القيادية من خمسة إلى ستة أعضاء وهي بدورها تنسق بين مختلف النشاطات داخل المعتقل، وتقوم بالاتصالات مع جبهة التحرير خارج المعتقل، وتقيم العلاقات مع إدارة المعتقل وهؤلاء المسؤولون ينتخبهم المعتقلون، من بين الذين كانت لهم مسؤوليات في جبهة التحرير قبل إيقافهم وفي المستوى الأدنى مباشرة نجد المجلس الإداري الذي يتألف من ثمانية إلى عشرة أعضاء يمثلون رؤساء لجان[3]، فاللجنة العليا للمعتقلين هي التي تسير وتتفرغ عنها عدة لجان، وفي كل قاعة أو خيمة يوجد مسؤول يسير القاعة بمساعدة آخرين، بحيث يضم التنظيم على رأس كل حي مسؤولا يشرف على لجنة وبعضها مقسم إلى حجرات كل واحد

[1] رشيد زوبير، مرجع سابق، ص ص 122، 123.

[2] محمد الطاهر الأطرش، (المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة مابين 01 نوفمبر 1954 و20 أوت 1956م)، **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزائر، 08-10 ماي 1984م، ص 97.

[3] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص 68.

مكلف بمهمة[1]، وذلك من خلال اللجان التالية:

- لجنة السياسة:

تقوم هذه اللجنة بعملية التوعية وتلطيف الجو، وبث الأمل في نفوس المعتقلين من خلال نشر الأخبار المتعلقة بالثورة ونجاحها في الميادين المختلفة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وما تلقاه الثورة من عطف وتأييد لدى معظم البلدان، كانت اللجنة تتحصل على المعلومات المختلفة عن طريق أهالي وأقارب المعتقلين الذين يزورونهم في المعتقل. كذلك بواسطة عمال النظافة ساحة المعتقل، الذين كانوا يكتبون الأوراق ويرمونها إلى الساحة في كل مرة تغفل فيها أعين الحراس عن مراقبتهم.

بالإضافة إلى الجرائد التي كانت تتسرب إلى داخل المعتقل بمختلف الطرق، حيث كانوا يفرشون الصحون المملوءة بالكسكس بقصاصات من الجرائد التي تتضمن أخبارا عن الثورة ونجاحاتها عسكريا، سياسيا ودبلوماسيا، فضلا عن إذاعة صوت العرب من القاهرة، مما كان يرفع من معنويات المعتقلين ويعزز الثقة في نفوسهم بقدرات جيش التحرير الوطني[2]. لقد كانت هذه اللجنة تعمل على تنقية الأنباء وتقديمها بصورة تجعل من يسمعها يعتز بالثورة ويتفاءل خيرا بالمستقبل، وينمي فيهم روح المقاومة والثبات وكم كان في معتقل الجرف من الجزائريين الذين لا علاقة لهم بالسياسة اعتقلتهم فرنسا بالشبهة والصدفة وأحيانا بدافع الانتقام فخرجوا من المعتقل يحملون التزاما بضرورة المساهمة في دعم الكفاح المسلح وكان من مهام هذه اللجنة ربط الاتصال مع قيادة جبهة التحرير الوطني بالمنطقة عن طريق بعض التجار الذين كانوا يقومون بتموين المعتقل بمختلف المواد، حيث تقوم هذه اللجنة بتوعية المعتقلين وتحذيرهم من دسائس ومكر المصلحة النفسية بالمعتقل وكيفية التعامل معها[3].

---

[1] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 383.

[2] مرجع نفسه، ص ص 374،375.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص ص 180، 181.

تمكنت جبهة التحرير الوطني من الدخول إلى المعتقلات وأقامت بها نظاما محكما يسهر على توجيه الجزائريين وحمايتهم، وشيئا فشيئا تحولت المعتقلات بفضل نظام الجبهة إلى إطارات للتكوين السياسي والتوجيه الوطني وتعزيز الطاقة النضالية وإدارة الاستقلال[1].

اللجنة الثقافية:

كان من أهم ما تلفتت إليه الجبهة داخل المعتقلات إنشاء لجان للتكوين والتعليم تسطر وتطبق برنامج التعليم والتكوين في كل المستويات، ابتداء من محو الأمية إلى الهندسة والتقنيات والأدب نثرا ونظما، تقوم جبهة التحرير الوطني بهذا العمل من اجل النضال والمقاومة ضد الاحتلال الاستعماري والتفكير في مرحلة ما بعد الاستقلال[2].

لقد دخل إلى المعتقل رجال أميون وبفضل الدروس التي تلقوها أصبحوا يقرأون ويكتبون على يد أئمة ومعلمين وأساتذة الذين لم يتوانوا في بذل جهود معتبرة تجاه الذين لا يحسنون القراءة والكتابة خاصة الذين اعتقلوا بفرنسا حيث كان معظمهم لا يعرف التخاطب حتى باللهجة الجزائرية لأن غالبيتهم ينحدرون من منطقة القبائل[3]، لقد تمت الاستفادة من الأساتذة داخل المعتقل، حيث أن منهم من تخرج من جامع الزيتونة أو الأزهر، ولقد كان يقدم لهم دروسا بالعربية والفرنسية، والقرآن الكريم وعلوم الحديث[4].

وهذا بالإضافة إلى ما كان يقوم به عدد من الشيوخ بإلقائهم محاضرات باللغة الوطنية تتناول المواضيع المختلفة، واغلبها كان يمس حياة المعتقلين، وتعالج معاناتهم النفسية الشيء الذي كان يزيدهم إيمانا وثقة في الكفاح الذي يخوضه شعبهم، كما كانت تلقى في نفس الوقت محاضرات من طرف المثقفين باللغة الأجنبية تتناول الطب والصيدلة والاقتصاد

[1] ياسمينة كريعي، مرجع سابق، ص 70.

[2] محمد الطاهر الأطرش، مرجع سابق، ص 97

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 182

[4] محمد برشان، **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري**، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 71.

والاجتماع والفلسفة. وبذلك استطاعت جبهة التحرير تحويل تلك المعتقلات إلى مراكز ثقافية ومعاهد تكوينية وتوجيهيه تخرج منها العديد من المعتقلين في مختلف التخصصات[1].

من خلال هذه المعتقلات ازدادت متانة التعارف إذ حمل بالضغوط والإكراه وبالشدة وبالبأساء والضراء فتعارف الإخوان وسكنوا بجانب بعضهم وأعطوا من العلم ما رفع الجهل عن الأميين من إخوانهم. وواسوا بعضهم وصابروا ضعفاءهم وشدوا آزرهم واطلعوا بعضهم على مكنونات صدورهم وتعاهدوا على استمرار الرابطة بعد الخروج من المعتقل[2].

- اللجنة الرياضية والاحتفالات:

وتهتم هذه اللجنة بتنظيم دروس وتدريبات في الرياضة البدنية كالمصارعة اليابانية ورفع الأثقال وكرة القدم وكرة السلة، وغير ذلك من أنواع النشاطات الرياضية التي تقوي الجسم وتنشط العقل، كذلك يتخلص المعتقل من الخمول، حيث قام المعتقلون بتوجيه من مندوبية المعتقلين بتخصيص جزء من ساحة المعتقل لملعب لكرة القدم. ووفرت لهم اللباس الرياضي بما يكفي لفريقين متنافسين[3].

أما لجنة الاحتفالات تهتم بإحياء الأعياد الدينية والوطنية وتحرير الصحف والنثريات والقصص والروايات[4]. أما أول نوفمبر كانوا يستقبلونه بحماس ورغبة حيث تقام لذلك سهرات سرية تمثل فيها روايات مختلفة تدور حوادثها في الغالب على ما يجري من أعمال وحشية من طرف جنود الاستعمار. لقد كان الهدف من ذلك تقوية العزائم وبث الأمل بالنصر والنجاح للثورة الملتهبة.

---

[1] احسن بومالي، مرجع سابق، ص 376.

[2] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 52.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 188.

[4] محمد الطاهر الأطرش، مرجع سابق، ص 98.

لجنة المساعدات والطاعة:

تمكنت هذه اللجنة من توفير مورد مالي شبه دائم وهو ناتج حصيلة الاشتراكات التي كان يؤديها المعتقلون العاملون في مختلف مصالح المعتقل ونسبة مقتطعة من قيمة الحوالات المالية القادمة خاصة من فرنسا لبعض المعتقلين، كذلك عائدات المقصف _الدكان_ الذي كانت تخصص نسبة من فوائده لصالح لجنة التضامن ،لقد بلغ عدد العاملين بمعتقل الجرف حوالي 80 فردا يستبدلون كل 15 يوما وذلك يتم بالتنسيق بين اللجنة وإدارة المعتقل، وأحيانا تقوم بشراء الملابس والأحذية وترسلها إلى عائلات فقراء المعتقلين عن طريق وسطاء جبهة التحرير الوطني، وفي بعض الأحيان تقوم بإرسال نسبة من هذه الأموال إلى جبهة التحرير من طرف المعتقلين [1] .

أما لجنة الطاعة تهتم بفك النزاعات وتقويم المعوجين ومحاربة التسلط والفصل في التظلمات[2]. لقد حدث شجار في معتقل الجرف بين معتقلين اثنين، فتدخلت المندوبية رفقة أعضاء لجنة الطاعة، والذين قاما بوضع حد للنزاع والتحقيق في ملابساته ثم اتخذت لجنة الطاعة القرار الذي يقضي بمعاقبة المتسببين فيه بعزلهم في غرفهم ومقاطعتهم لمدة معينة من طرف المعتقلين [3].

كما كانت تتم داخل المعتقل المطالبة بالحقوق، لم يقف المعتقلون مكتوفي الأيدي أمام هذه التصرفات الرامية إلى كسر وحدتهم وزعزعة إيمانهم بالقضية الجزائرية، فبادروا إلى الاتصال بإدارة المعتقل وكتابة العرائض والرسائل احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعيشون فيها، وهو الالتزام بالإضراب عن الطعام الذي دعت إليه لجنة المعتقلين السرية لمدة ثلاث أيام احتجاجا على نوعية الطعام المقدم، وعلى ارتفاع أسعار الدكان، وعلى مختلف الإجراءات العشوائية التي كان يتعرض لها المعتقلون.

---

[1] خميسي سعدي ، مرجع سابق، ص ص 185، 186.

[2] محمد الطاهر الأطرش ، مرجع سابق، ص 98.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 187.

وقد اضطرت إدارة المعتقل بعد حركة الإضراب الطلب من المعتقلين تعيين أفراد للتنسيق معهم، والاتصال بهم عند الضرورة، ورغم هذا الاعتراف في حق المعتقلين في تكوين لجنة منهم، إلا أن إدارة المعتقل سرعان ما بادرت إلى تحويل أعضاء اللجنة إلى معتقل "آفلو" رفقة الأفراد الذين كانوا وراء إثارة الاحتجاج وتسير الإضراب، ولكن المعتقلين اخذوا احتياطاتهم في حال كشف اللجنة، أو تحويل أفرادها، أو تسريح بعض منهم، وذلك بتشكيل لجنة سرية بدون علم الإدارة تقوم بشؤون المعتقلين[1].

لم يكن نفاذ صبر المعتقلين يدعوهم إلى الاستسلام للأمر الواقع، بل كانوا يطرقون كل الأبواب للحد من تعسف إدارة المعتقل معهم، وهو ما تؤكد عليه البرقية التي أرسلها نزلاء المعتقل إلى وكيل بتيارت يوم 12-09-1956م يطلبون منه فتح تحقيق فوري حول تحويل ومصادرة بريدهم اعتبارا من الفاتح سبتمبر من نفس السنة، كذلك شكاوى أخرى مقدمة من المعتقلين إلى المسير الإداري الرئيسي لبلدية جبل عمور المختلطة بتاريخ 13 سبتمبر 1956م، والتي يشكون له فيها حرمان من بريدهم واستعمال أجهزة الراديو والصحف ويذكرونه بأن حل هذه المشاكل سيعيد الحياة إلى طبيعتها بالمعتقل[2].

2- مساهمة المعتقلين في ثورة التحرير الوطني:

كانت مساهمة المعتقلين في ثورة التحرير الوطني ايجابية وفعالة بالنظر إلى الظروف التي كانوا يعيشون فيها كمعتقلين فاقدين للحرية، رغم القمع الذي سلطته ادارة الاحتلال على المعتقلين لم يمنعهم من المشاركة في الثورة، حيث وفرت المعتقلات للثورة الجزائرية ما لم تكن تنتظره منها، فقام المعتقلون بعدة ادوار لصالح الثورة الجزائرية على مستوى معتقل الجرف كانت مساعدة المعتقلين للثورة كبيرة، يمكن أن نجملها في ثلاث نقاط:

---

[1] خميسي سعدي،" الثوار الجزائريون داخل المعتقلات الفرنسية صور خفية ومجهولة لكفاح الشعب الجزائري (نظرة على يوميات معتقلي الجرف)"، **دورية كان التاريخية**، ع 22، ديسمبر 2013، ص 80.

[2] محمد شاطو،" واقع المعتقلين بافلو أثناء الثورة التحريرية من خلال الأرشيف الفرنسي بآكس- آن – بروفانس"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، ع خاص، ديسمبر 2012، جامعة معسكر، ص ص 195، 196.

- الدور السياسي:

فقد اعتبر مراكز الاعتقال معاقل جديدة للعمل الثوري حتى وإن كانت ظروفها لا تسمح ومع ذلك فقد كانت مجالا للتحرك والنشاط، ففي أحضانها رصت الصفوف في وجه العدو الواحد ونظموا أنفسهم وشكلوا لجانا عديدة تشرف على شؤون المساجين والمعتقلين تدافع عن كرامتهم وحياتهم واحتجاجاتهم وإضراباتهم[1]،

ساعدت المعتقلات على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنضب تزود روافد الكفاح المسلح وقد استغلت الإطارات السياسية المعتقلات لتباشر فيها نشر التوجيهات السياسية التي تخدم ثورة التحرير الوطني[2]، لذلك قرر المناضلون مواصلة نشاطهم الثوري من الداخل وتنظيم أنفسهم بعد ما تتم دراسة هذا الأمر من طرف فئة كانت لها مسؤوليات قبل دخولها السجن[3]، ولذلك تم إعداد ذهنية المعتقلين الذين ليس لهم ماضي سياسي فأصبح المعتقلون يتكونون سياسيا حيث يسهرون ليلا في مراقدهم حول قراءة الجرائد وتحليل مضامينها وتحليل دعاية العدو والاستماع بشغف للأخبار الواردة إليهم عن الثورة وانتصاراتها، حينما استقبلهم ضباط العمل النفسي عند دخولهم للمعتقل صرحوا بأنهم لا علاقة لهم بالأحداث الجارية في الجزائر وأنهم يهتمون فقط بعائلاتهم وأمورهم الخاصة وبعد اختلاطهم بالمعتقلين واستدعائهم من جديد من أجل استدراجهم يصرحون لهم بأنهم مع الثورة ومع جبهة التحرير الوطني، وأنهم مع الاستقلال للجزائر[4].

كما كانت جبهة التحرير الوطني تقوم على مستوى كل المعتقلات ومراكز الفرز والعبور التي لا يجب أن تتعدى مدة بقاء المعتقلين فيها أكثر من شهر نظريا ومراكز الإيواء تقوم جبهة التحرير بترتيب فيها نظام لمواجهة العدو ومواصلة الكفاح ما بين القضبان، حيث أن

[1] عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، منشورات الشهاب، باتنة، 2010، ص 110.

[2] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 199.

[3] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 110.

[4] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 199.

مركز الاعتقال العسكري الخاص لبوغاري بالتحديد الذي شهد الويلات الكثيرة، تنظم جماعات شبه عسكرية نفسها بعدما أصبح لها قادتها وأهدافها وأسلحتها التقليدية ارتجالية الصنع لمواجهة كل محاولة اغتيال جماعي[1].

لقد كانت الاتصالات بين الداخل والخارج أي بين المعتقلين وجبهة التحرير الوطني، لم تنقطع أبدا وكانت عملية الاتصال تتم عبر الرسائل التي كان المعتقلون يتلقونها من الأهل والأصدقاء، كانت تأتي الرسائل مخفية في الملابس والأمتعة، من خلالها يطلع المعتقلون على الأحداث والتطورات الجارية بالوطن[2].

هذه الوضعية دفعت الوزير المقيم روبير لاكوست إلى إمضاء تعليمة ينبه فيها إلى خطورة الدعاية التي يقوم بها أعوان الجبهة داخل المعتقلات ويدعوهم إلى مواجهة تلك الدعاية والقضاء على المشوشين، إلا أن الجميع انصهر تحت راية واحدة هي راية جبهة التحرير الوطني[3]، رغم ما سلط على الشعب الجزائري من قمع وإرهاب إلا أنه دائما بجانب الثورة والثوار ورغم بعض الأفراد من الشعب قد قدموا خدمات لفرنسا إلا أن ما قدموه للثورة كان أضعاف ما قدموه لفرنسا[4].

فالتكوين السياسي داخل المعتقل يتسم بالشمولية والعمق، ويرجع الفضل إلى مراكز التجمع والتعليم المستمر وطول المقام والحرب النفسية التي يمارسها العدو نحوهم للتضليل وغرس روح اليأس، وتمكين الفشل في عزائم الرجال، مما كون لدى المعتقلين شعورا وتفكيرا يتصف بسعة الأفق، ويناقشون المسائل ويتناولون القضايا بالتحليل العميق والهدوء مما يدل أيضا على المرونة الفكرية. وعلى التكوين السياسي وعلى الارتباط والتعاطف نحو العلاقات الإنسانية خارج منطقة المغرب العربي والعالم الإسلامي والإفريقي إلى كل القارات[5].

---

[1] محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي ، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 370.

[2] محمد برشان، مرجع سابق، ص 72.

[3] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص ص 199، 200.

[4] عمار قليل ، مصدر سابق، ج 3، ص 40.

[5] محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 50.

- الدور الثقافي:

لقد كان المثقفين لهم دورا كبيرا في المعتقل فهم على درجة عالية من العلم ونصيب من المعرفة يقضون أوقاتهم بصالح الأعمال وأجرها قدرا وذلك بالتعلم والتثقف، ولا ينزلقون إلى مستويات اللعب واللهو، فالأطباء والصيادلة يلقون محاضرات في الطب والإسعافات الأولية والسياسيون يترجمون جميع الصحف التي تدخل إلى المعتقل والمعلمون لا يكفون من إلقاء الدروس والتوجيه الديني عقب الصلوات[1].

- الدور الاجتماعي:

أما الدور الاجتماعي لقد كان المعتقلون بالجرف يتقاسمون ما يحصلون عليه عن طريق الزيارة أو عن طريق البريد وحتى النقود التي تأتيهم عن طريق البريد أو عن طريق الزيارة يقدمون لبعضهم البعض المساعدات، حيث يقدمون المساعدات بدافع التضامن والكرم يقتسمون الآلام ويعانون نفس المصير ولهم نفس الهدف، ومن كل هذه العطاءات يساعد المعتقل الجديد على الاندماج مع بقية المعتقلين وتراه يبذل الجهود ليصبح عنصرا إيجابيا وتجسيدا لمبادئ ثورة نوفمبر التحريرية، وبهذا الصدد كان يتم توزيع الثياب والمأكولات بعدالة تامة يرضى بها جميع المناضلين.

بفضل التآزر والتكاتف بين المعتقلين تمكنوا من تحمل مشاق المعتقل والبعد عن الأهل ومن خلال اندماجهم في الحياة العامة كأنهم أسرة واحدة، رغم كل الأساليب تغلبوا على مخططات المصالح الفرنسية التي كانت تهدف إلى عزلهم اجتماعيا وتحطيمهم نفسيا[2].

[1] خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 205.

[2] مرجع نفسه، ص 203.

خاتمة

وختاما لهذه الدراسة استخلصت جملة من النتائج:

– عمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ بداية الثورة للقضاء عليها وعدم انتشارها من خلال إنشاء المعتقلات والزج بكل المشبوهين ومناضلي حزب الشعب الجزائري.

– كان هدف فرنسا من خلال إقامة المعتقلات، عزل الشعب عن الثورة وإبعاد المناضلين عنها، إلا أن المعتقلات تحولت إلى ساحة سياسية يطالبون من خلالها بالاستقلال.

– كان معتقل الجرف من المعتقلات الأولى التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية بعد اندلاع الثورة التحريرية وذلك في أوت 1955.

– لقد أصبحت المعتقلات الفرنسية مكان لقاء بين المناضلين والشعب، أول خطوة للنضال، أصبح له دور في النشاط الثوري رغم كل الأساليب القمعية التي كانت تقوم بها الإدارة الفرنسية في المعتقل، التي أكدت للمعتقلين ضرورة الاستمرار من أجل الاستقلال.

– لقد تم تكوين لجان سياسية واجتماعية وثقافية في معتقل الجرف من أجل تأطير المعتقلين وتوعيتهم وتجسيد مبدأ الوحدة والتضامن ومن خلالها تم تعليم الأميين.

– مطالبة المعتقلين بحقوقهم في المعتقل، من خلال الاحتجاج رافضين الوضع في المعتقل وكان الإضراب كوسيلة للضغط ولإبراز تضامنهم مع جبهة التحرير الوطني.

– كشفت المعتقلات للعالم انواع التعذيب والتنكيل للمعتقلين وانتهاك حقوق الانسان وعدم احترام فرنسا لحقوق السجناء، مما زاد الثورة التحريرية البعد العالمي ومعرفة الصورة الحقيقية عن الإدارة الفرنسية.

– تبين أن الإدارة الاستعمارية استعملت كل أنواع وأساليب التعذيب الجسدي والنفسي لاستنطاق المعتقلين وخنق الثورة.

– من خلال شهادات معتقلي الجرف، نجد ان الإدارة الاستعمارية اعتمدت على كل وسائل وأساليب التعذيب الوحشي اللاإنسانية من أجل التأثير على المعتقلين الجزائريين.

– لم يستسلم المعتقلون للإدارة الاستعمارية الفرنسية فكانوا لها بالمرصاد، خاصة مع وجود مناضلين في صفوف المعتقلين الذين عملوا على تأطير المعتقلين وتوحيدهم وتكوينهم سياسيا وتبليغهم تجارب الحياة النضالية حتى يتمكنوا من التغلب على الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

– إن سياسة الاعتقال التي مارستها فرنسا، عكست صمود ومقاومة الشعب الجزائري والوقوف في وجه العدو وإفشال مخططاته الرامية إلى قتل الروح الوطنية.

الملاحق

ملاحق الوثائق

ملحق رقم 01: منشور يتضمن طريقة تسيير المعتقلات.

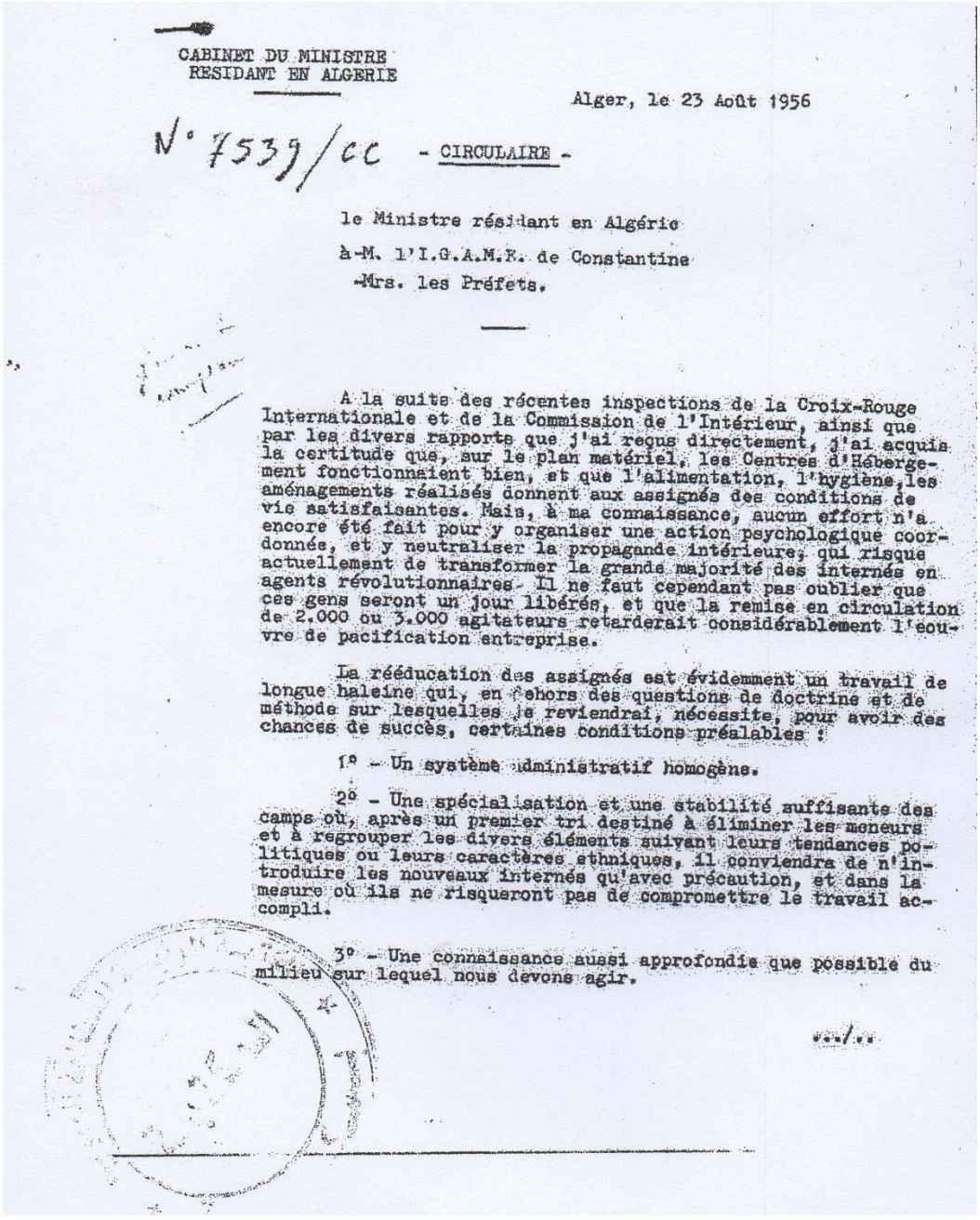

CABINET DU MINISTRE
RESIDANT EN ALGERIE

Alger, le 23 Août 1956

N° 7539/CC - CIRCULAIRE -

le Ministre résidant en Algérie

à-M. l'I.G.A.M.R. de Constantine
-Mrs. les Préfets.

A la suite des récentes inspections de la Croix-Rouge Internationale et de la Commission de l'Intérieur, ainsi que par les divers rapports que j'ai reçus directement, j'ai acquis la certitude que, sur le plan matériel, les Centres d'Hébergement fonctionnaient bien, et que l'alimentation, l'hygiène, les aménagements réalisés donnent aux assignés des conditions de vie satisfaisantes. Mais, à ma connaissance, aucun effort n'a encore été fait pour y organiser une action psychologique coordonnée, et y neutraliser la propagande intérieure, qui risque actuellement de transformer la grande majorité des internés en agents révolutionnaires. Il ne faut cependant pas oublier que ces gens seront un jour libérés, et que la remise en circulation de 2.000 ou 3.000 agitateurs retarderait considérablement l'œuvre de pacification entreprise.

La rééducation des assignés est évidemment un travail de longue haleine qui, en dehors des questions de doctrine et de méthode sur lesquelles je reviendrai, nécessite, pour avoir des chances de succès, certaines conditions préalables :

1° - Un système administratif homogène.

2° - Une spécialisation et une stabilité suffisante des camps où, après un premier tri destiné à éliminer les meneurs et à regrouper les divers éléments suivant leurs tendances politiques ou leurs caractères ethniques, il conviendra de n'introduire les nouveaux internés qu'avec précaution, et dans la mesure où ils ne risqueront pas de compromettre le travail accompli.

3° - Une connaissance aussi approfondie que possible du milieu sur lequel nous devons agir.

.../..

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص217.

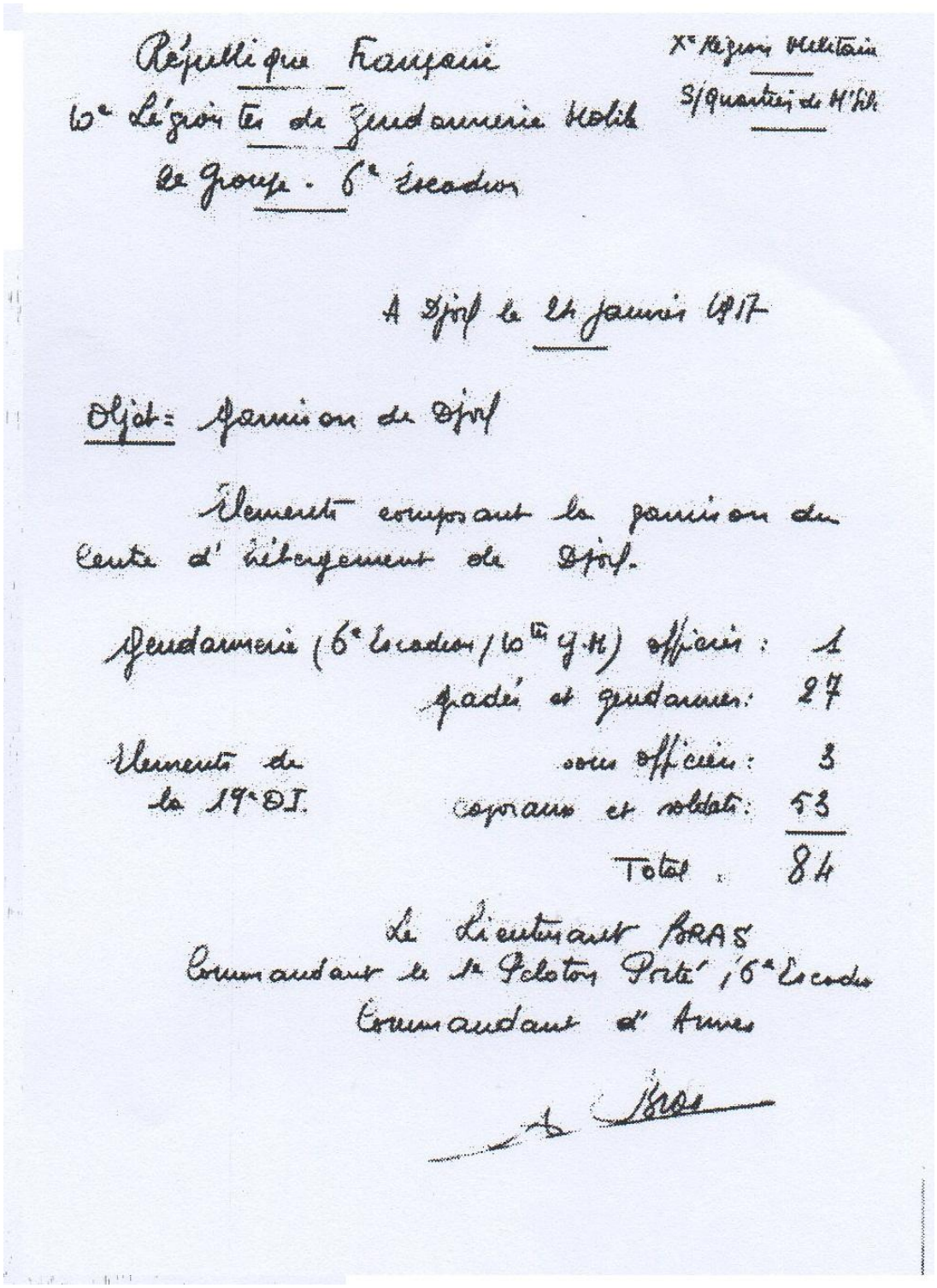

République Française — X^e Région Militaire
10^e Légion de Gendarmerie Mobile — S/Quartier de M'Sila
Le Groupe - 6^e Escadron

A Djelfa le 14 janvier 1917

Objet : Garnison de Djelfa

Eléments composant la garnison du Centre d'hébergement de Djelfa.

Gendarmerie (6^e Escadron / 10^e G.M)	officiers :	1
	gradés et gendarmes :	27
Eléments de la 19^e D.I.	sous officiers :	3
	caporaux et soldats :	53
	Total :	84

Le Lieutenant BRAS
Commandant le 1^er Peloton Porté / 6^e Escadron
Commandant d'Armes

Bras

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص226 .

ملحق رقم (03): تنظيم جبهة التحرير الوطني داخل معتقل الجرف

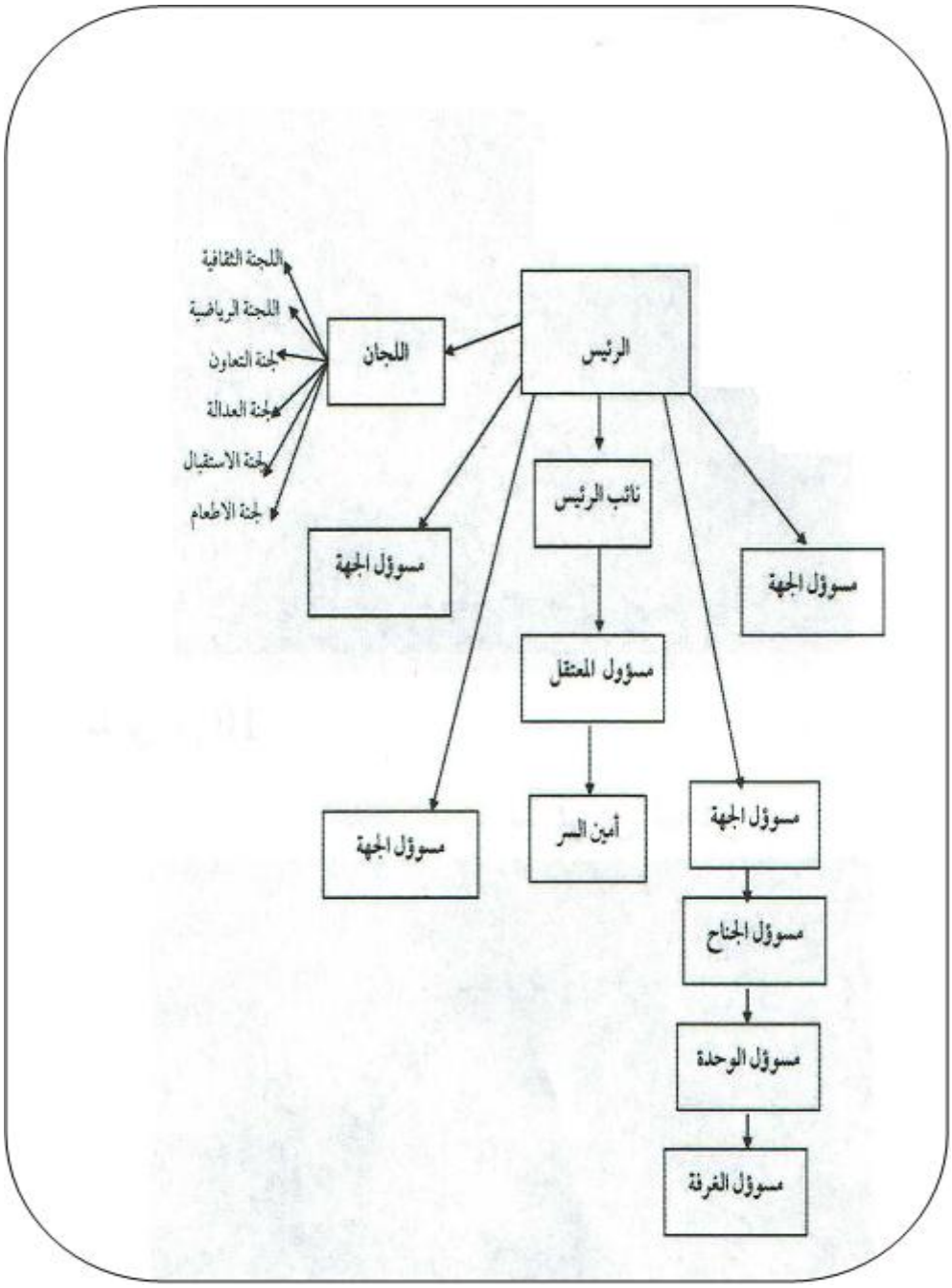

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 227.

ملاحق الصور

الملحق رقم (01): دفن المعتقلين أحياء

المرجع: فايد بشير، مرجع سابق، ص 11.

الملحق رقم (02): معاملة الفرنسيين للمعتقلين

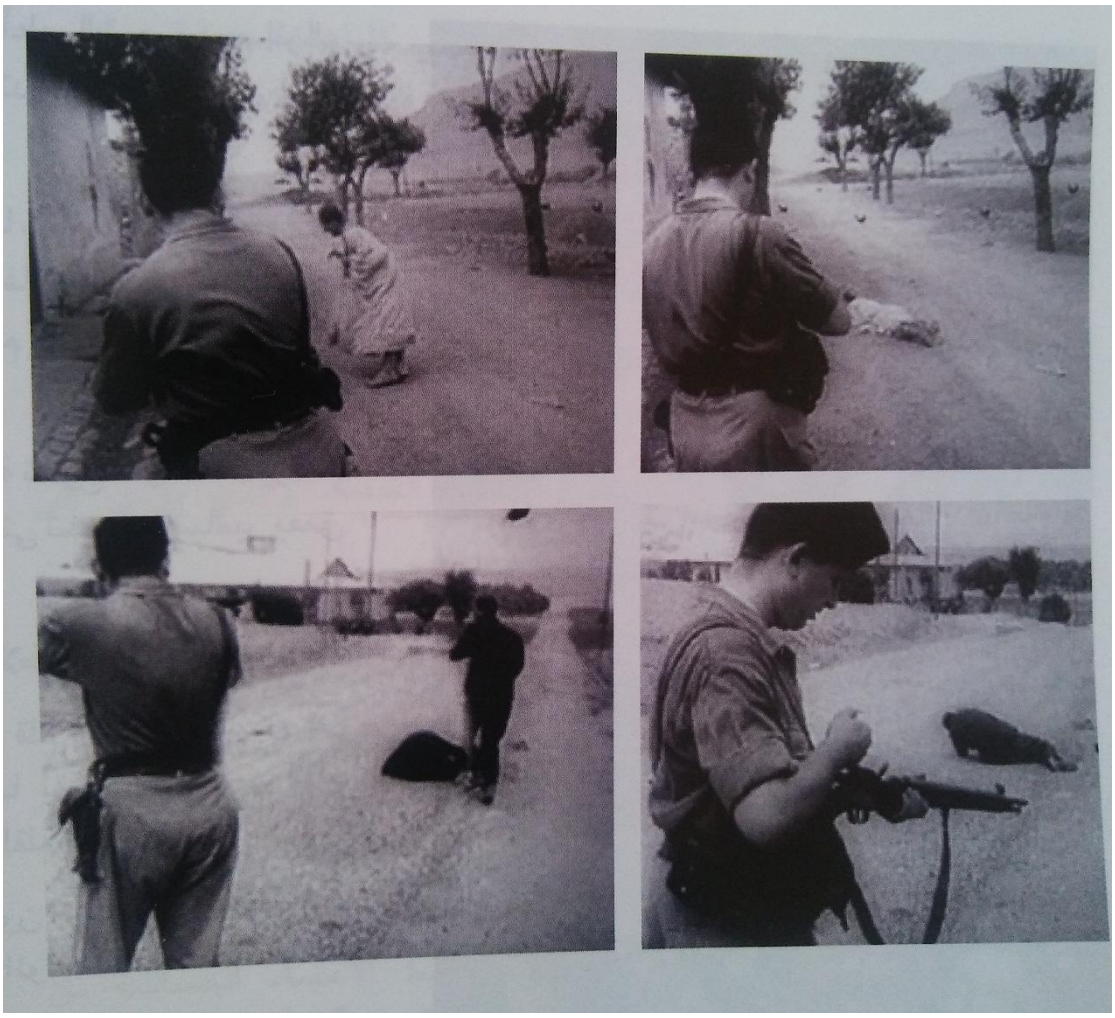

المرجع: فايد بشير، مرجع سابق، ص12.

الملحق رقم (03): منظر عام للجزء الشرقي من المعتقل

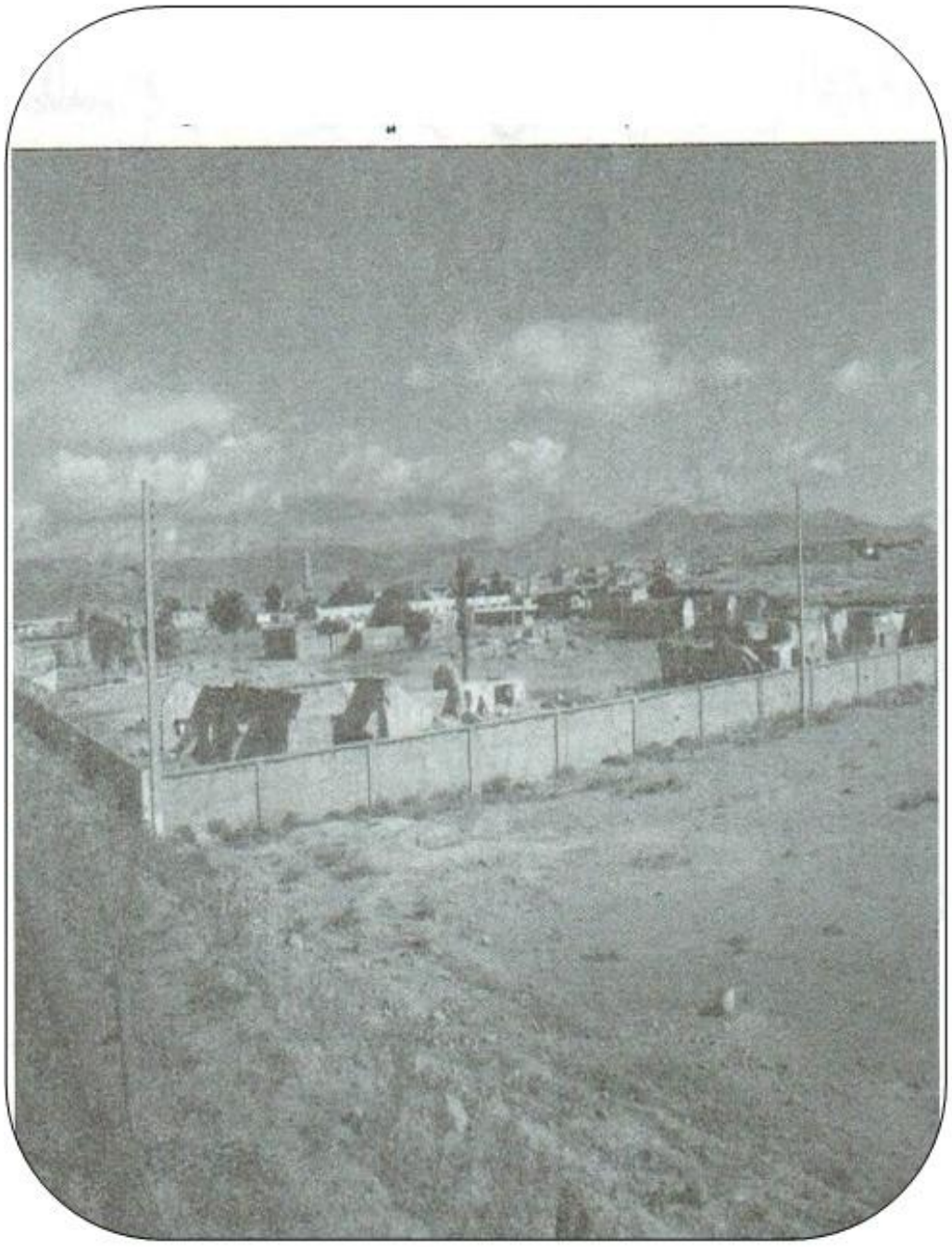

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص228.

الملحق رقم (04): بقايا البناية المخصصة لعيادة المعتقل

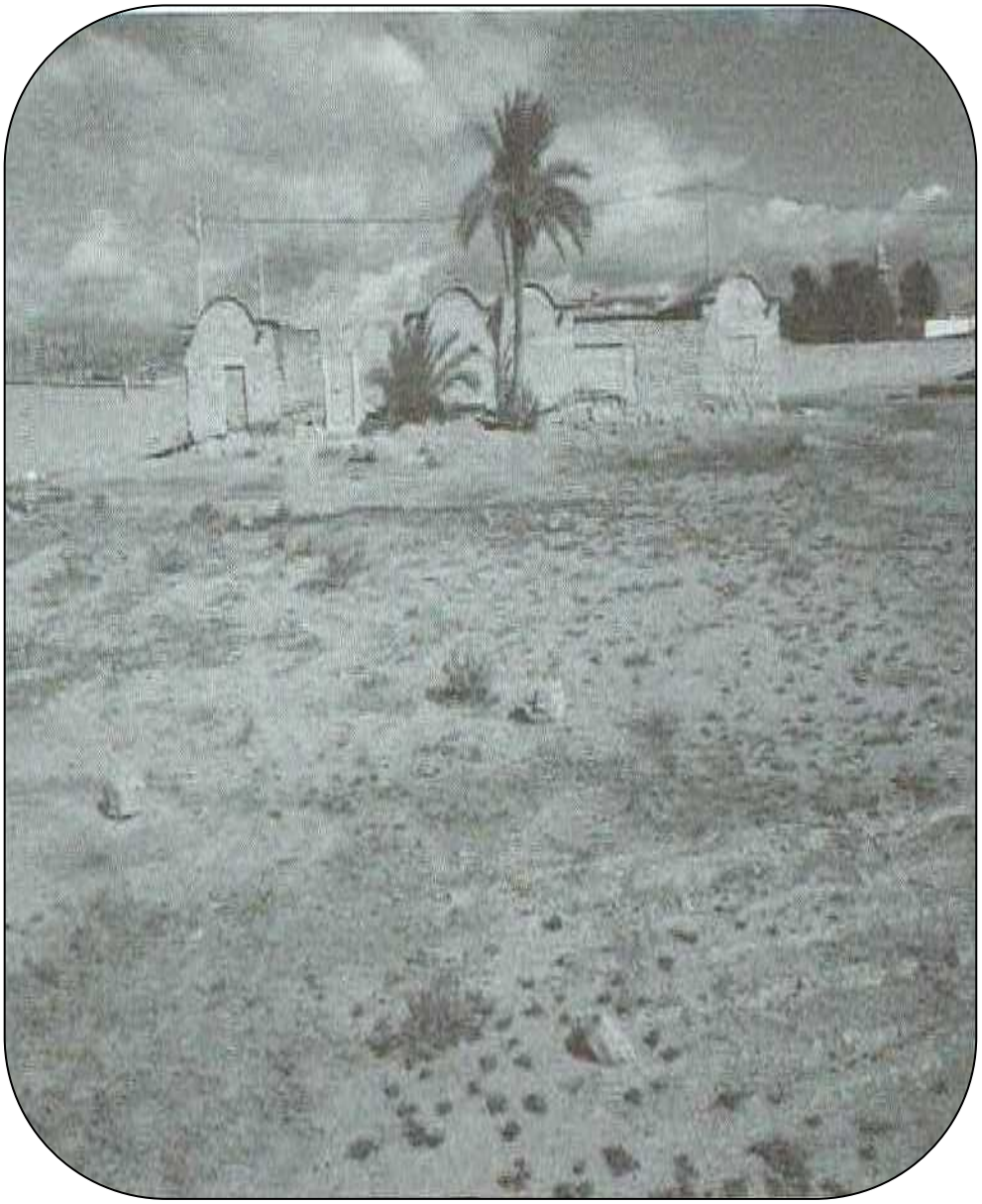

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 229.

الملحق رقم (05): صورة تبين الوضعية الحالية لبنايات المعتقل

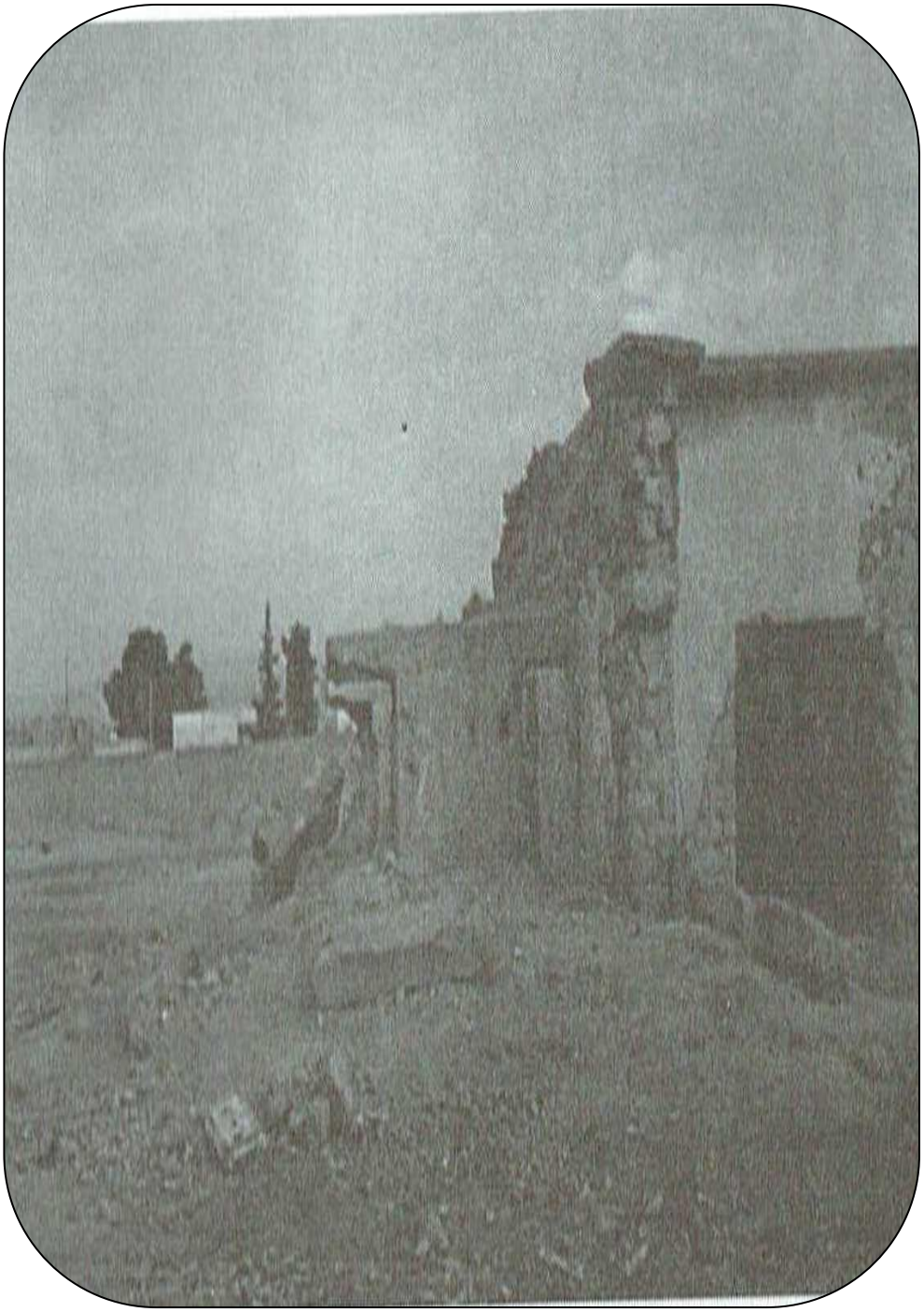

المرجع السابق: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 231.

الملحق رقم (06): حالة تدهور قصوى للبنايات– الجهة الشرقية من المعتقل

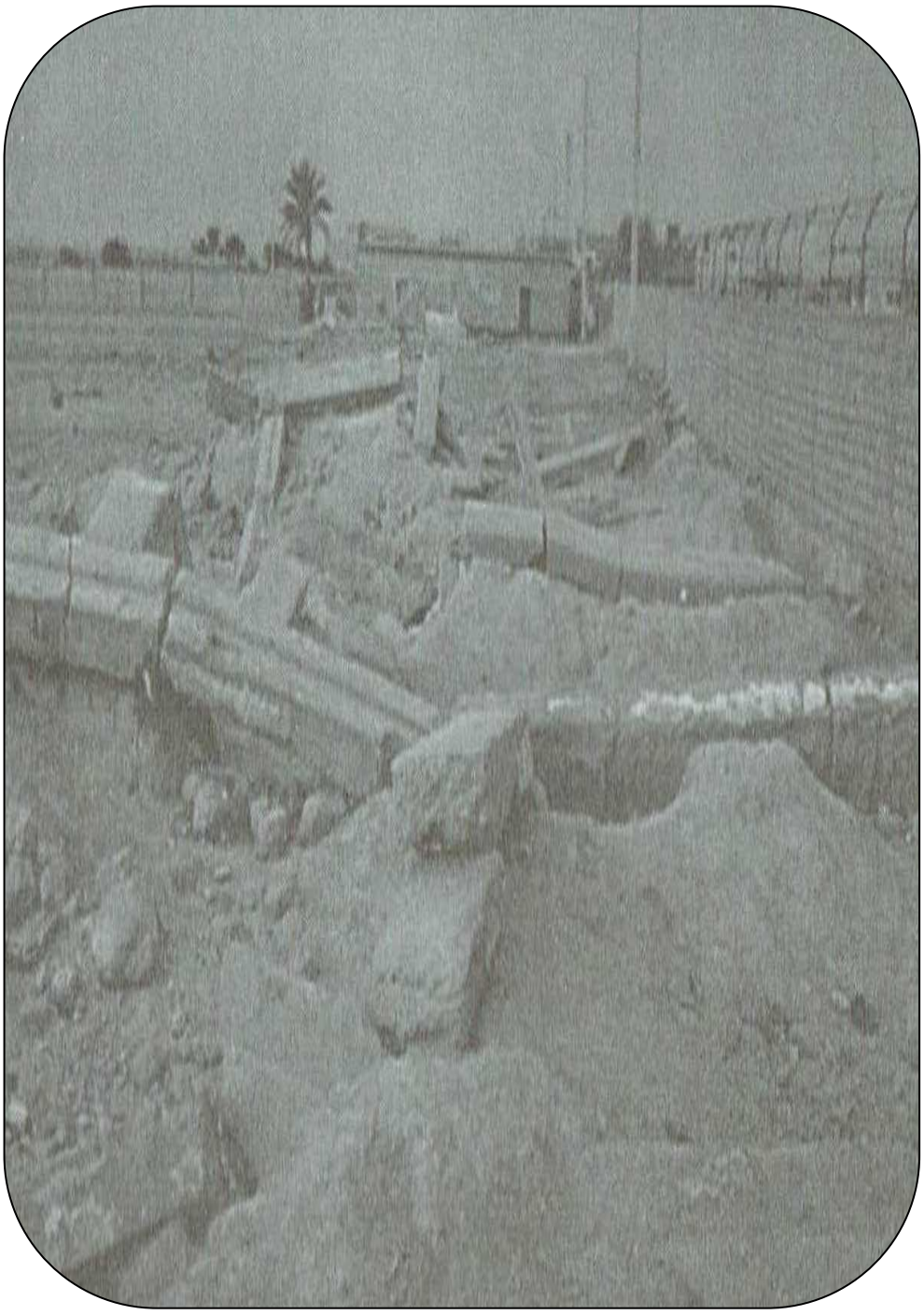

المرجع: خميسي سعدي مرجع سابق، ص 231.

الملحق رقم (07): بقايا برج المراقبة الجهة الشمالية الغربية

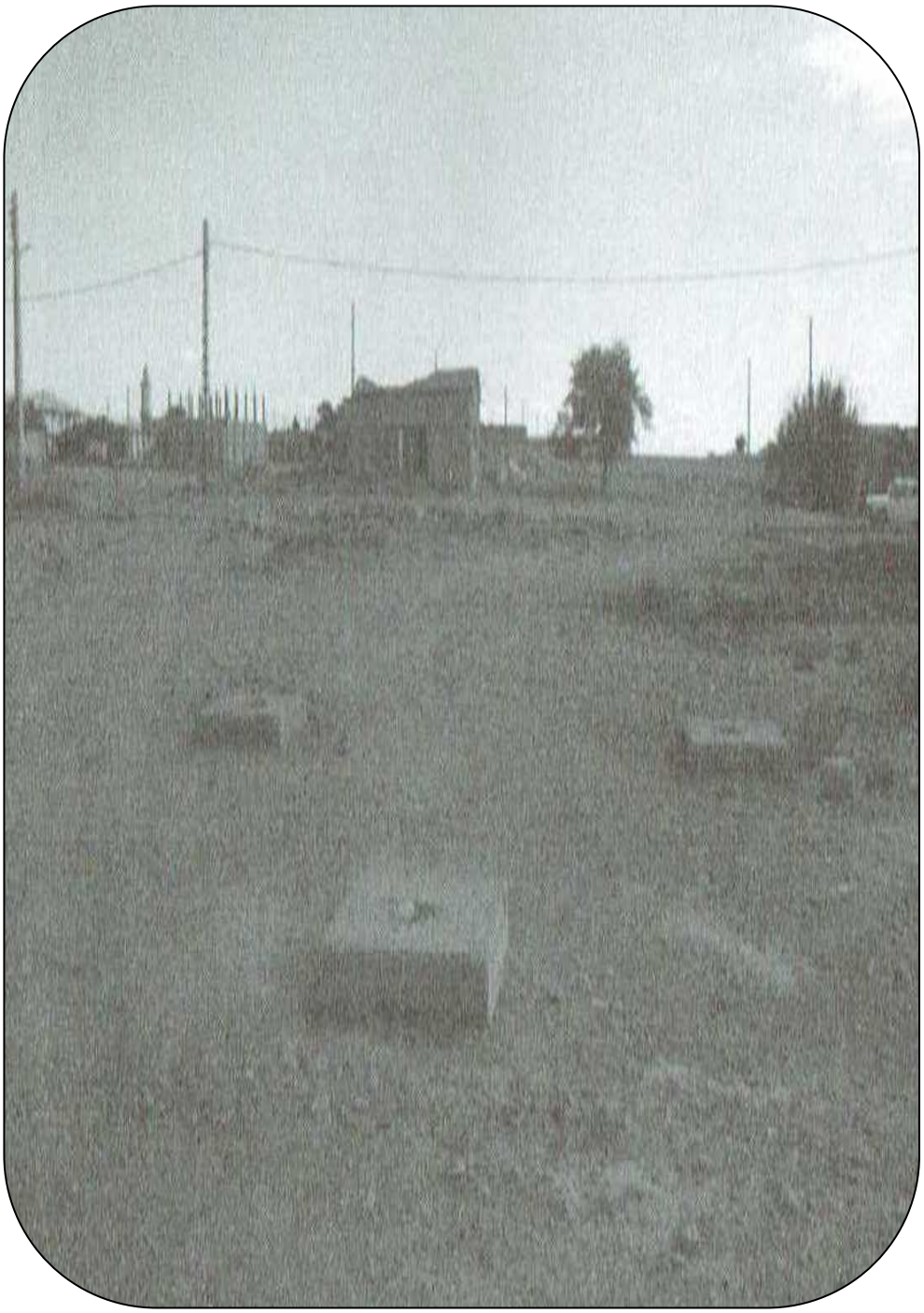

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 230.

الملحق رقم (08): جانب من حالة التدهور لسكنات المعتقل

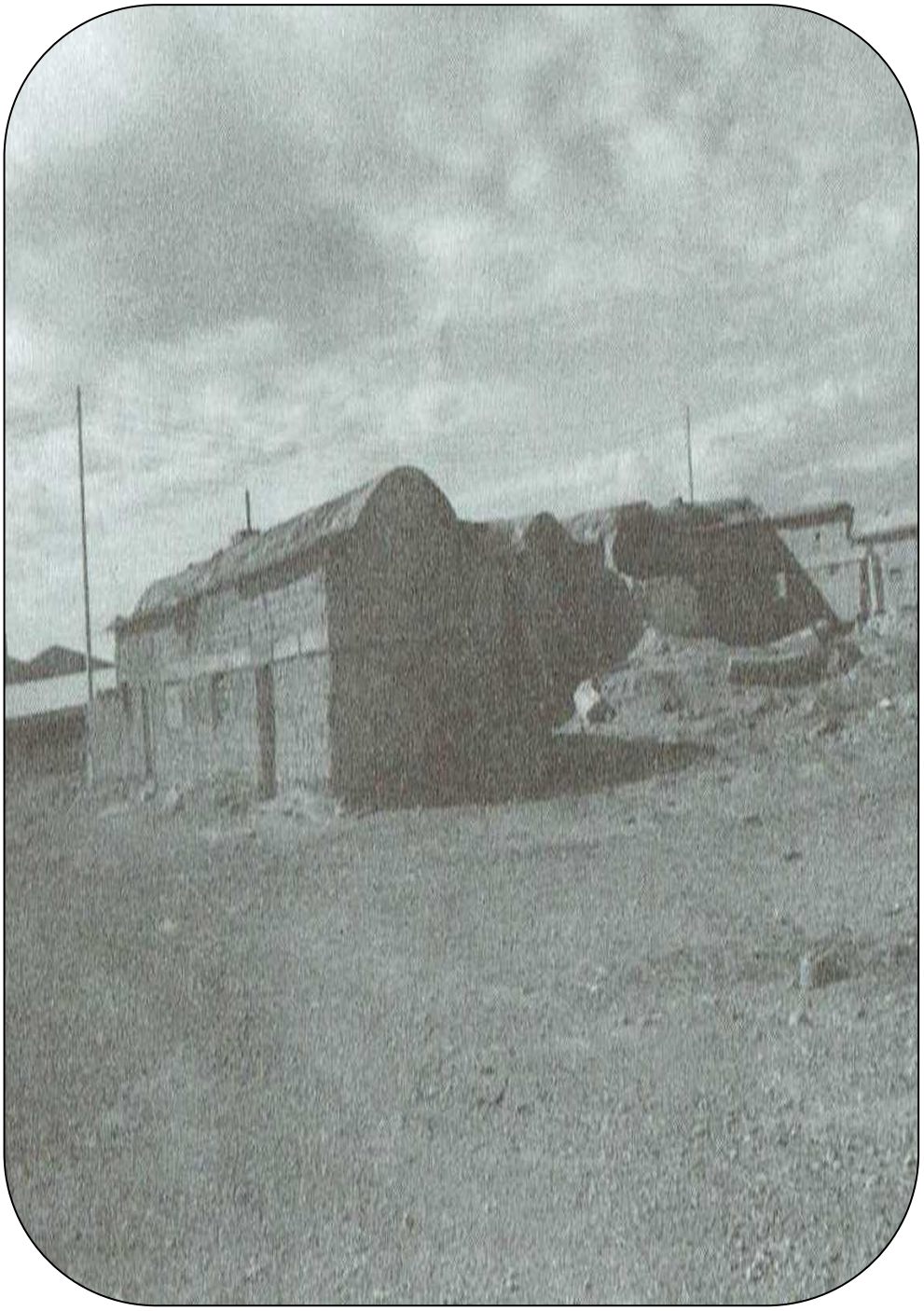

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 230.

الملحق رقم (09): صورة لبعض معتقلي الجرف من اليمين إلى اليسار: سوداني الصادق – عبد الله حفظ الله – الثالث غير معروف

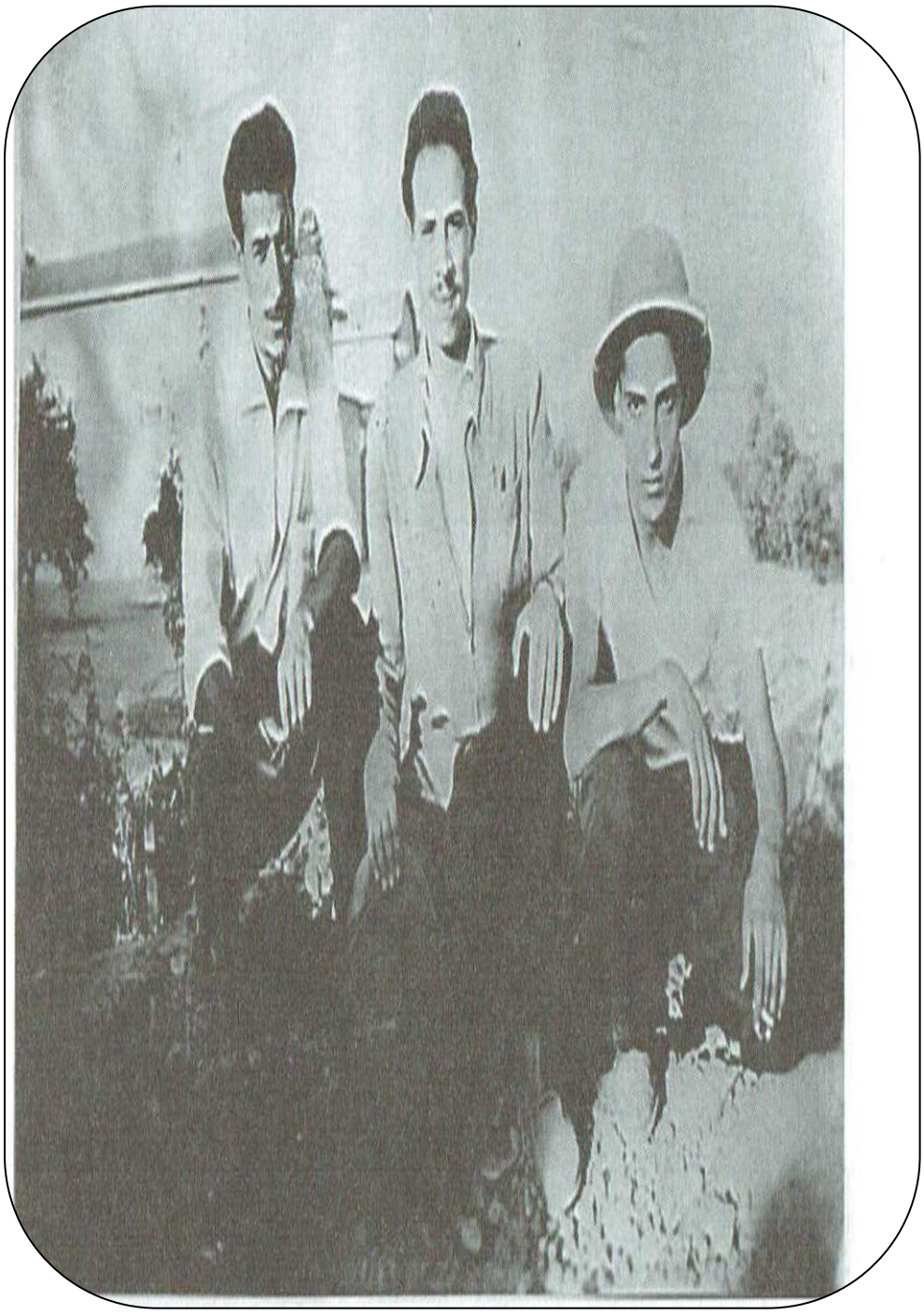

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 232.

الملحق رقم (10): صورة التقطت في معتقل بوسوي سنة 1956م تضم هيأة التعليم وفرقة التمثيل

المرجع: محمد الطاهر عزوي، مرجع سابق، ص 123.

الملحق رقم (11): صورة لمجموعة من المعتقلين بالجرف

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 233.

الملحق رقم (12): صورة للسيد عبد الله حفظ الله بمعتقل الجرف وهو يلقي درسا على زملائه

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 234.

الملحق رقم (13): مجموعة من المعتقلين في حصة تعليمية بمعتقل الجرف – المعلم عبد الله حفظ الله

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 235.

الملحق رقم (14): صورة لمجموعة من المعتقلين من اليمين إلى اليسار:

حدود عبد الله – عيسى بن السايح – صيد البشير

المرجع: خميسي سعدي، مرجع سابق، ص 236.

الملحق رقم (15): معتقل الجرف بعثة السادة غاياردو وبيلو وبوفي وولمار

المرجع: مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 74.

الملحق رقم (16): صورة لبعض المعتقلين في معتقل الجرف مع ممثل الصليب الأحمر: السيد ولمار في ماي / جوان 1956

المرجع: مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 76.

الملحق رقم (17): مندوب الصليب الأحمر مع ممثلي المعتقلين من معتقل الجرف بعثة السيدين غايرد والدكتور غايند

المرجع: مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 69.

قائمة الببليوغرافيا

1- المصادر والمراجع:

أ- الكتب العربية:

- أتومي جودي، **العقيد عميروش أمام مفترق الطرق**، وزارة الثقافة، الجزائر، دس.

- عمار ملاح، **قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ج 2.

- ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د س.

- برشان محمد، **النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري**، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر 2006، ج 1.

- بلعباس محمد ، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة ، الجزائر، 2009.

- بلوزاع براهمة، **نظرة على الجزائر بين 1947 و1962م**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015.

- بن الشريف أحمد، **حديث المقاتل مذكرات أيام الثورة وما قبلها**، تر: أحمد سبع دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- بن القبي صالح، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

- بوصفاف عبد الكريم، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في الولاية سطيف 1954-1962**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1998.

- بوعزيز يحي، **الثورة في الولاية الثالثة أول نوفمبر 1954- 19 مارس 1962م**، دار الأمة، الجزائر، 2004.

- بومالي احسن، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

- بيبيمون علي، **صفحات تاريخية عن معتقل قصر الطير**، (د د ن)، (د ب ن)، (د س ن).

- بيرم كمال، **الكفاح السياسي بإقليم المسيلة 1900-1954**، دار الكوثر الجزائر،2013.

- تقية محمد، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي ، دار القصبة، الجزائر، 2010.

- جويبة عبد الكامل، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946 – 1954**، دار الواحة، الجزائر، 2013.

- خرشي جمال، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830- 1962**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- خياطي مصطفى، **معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954-1962**، تر: محمد المعراجي عمار المعراجي، دار الهومة، الجزائر، 2015.

- الغالي الغربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- دانيال قيران، **عندما تثور الجزائر**، تر: العيد دوان، دار التنوير، الجزائر، 2014.

- رافائيلا برانش، **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، تر: احمد بن محمد بكلي، امدوكال للنشر والتوزيع، الجزائر، دس.

- زبير رشيد، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

- سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال اوساريس** دار الهومة، الجزائر، 2005.

- سعدي خميسي، **الجرف من قرية زراعية إلى معتقل استعماري**، وزارة المجاهدين مديرية المجاهدين لولاية المسيلة، الجزائر، 2005.

- سعدي خميسي، **معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)**، دار الأكاديمية الجزائر، 2013.

- شريط لخضر، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.

- طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2012.

- عثمان الطاهر، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

- عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، عين مليلة الجزائ، 2013.

- عزوزي محمد الطاهر، **ذكريات المعتقلين (تصور الوحشية الفرنسية والحقد الصليبي في المعتقلات الجزائرية في خلال الثورة التحريرية من 1954-1962م**، منشورات المتحف الوطني ، 1996.

- العسلي بسام، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983.

- عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2013، ج3.

- فريفور ماتياس، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955- 1962**، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

- فيض الله فوزي، **أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام**، مكتبة المنار الكويت، 1987.

- قليل عمار، **ملحمة الجزائر**، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م، الأجزاء (الثاني والثالث).

- قندل جمال، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشال 1957 -1962**، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م**، دار القصبة، الجزائر، دس.

- كشيدة عيسى، **مهندسو الثورة**، منشورات الشهاب، باتنة، 2010.

- كورناتون ميشال، **مراكز التجمع في حرب الجزائر**، تر: صلاح الدين، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

- مقلاتي عبد الله، ظافر نجود، **الإستراتيجية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية** وزارة الثقافة، الجزائر، دس، ج2.

- منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1962م**، دار التنوير، الجزائر، 2013.

- نجادي بوعلام، **الجلادون من 1830 إلى 1962**، دار منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

- يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، 2010.

ب- الكتب الأجنبية:

- Grégor Mathias, Les sections administratives Spécialises en Algérie entre idéal et réalite 1955- 1962 « Resume de » L'harmattan, 1998.

2-الرسائل والمذكرات الجامعية:

- أحمد مسعود سيد علي، **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا(1960-1961)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الثورة، كلية العلوم الانسانية جامعة الجزائر، 2002/2001.

- كريعي ياسمينة، **المعتقلون والأسرى أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017/2016.

- كمال بيرم، **بلدية مسيلة المختلطة اقتصادية واجتماعية بين 1884- 1945**، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ وحضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

3- المقالات والمجلات:

- مقدر نور الدين، "المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية"، **جامعة محمد بوضياف**، المسيلة، دس.

- جلامة عبد الوحيد، "الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** العدد09،2017 جانفي، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي.

- جمعة بن زروال،" معتقل تفلفال النسوي بالأوراس أثناء الثورة الجزائرية 1955-1962م من خلال الرواية الشفوية وشهادات المعتقلات "، **مجلة المعارف وللبحوث والدراسات التاريخية**، ع 9، جانفي 2017، جامعة الشهيد محمد لخضر بالوادي، الجزائر.

– خلاصى على، "صور عن التعذيب في الجزائر"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 35، نوفمبر 1979، المنظمة الوطنية للمجاهدين.

– خميسي سعدي،" الثوار الجزائريون داخل المعتقلات الفرنسية صور خفية ومجهولة لكفاح الشعب الجزائري (نظرة على يوميات معتقلي الجرف)"، **دورية كان التاريخية**، ع 22، ديسمبر 2013.

– دراجي عبد العزيز، "الصورة الجغرافية لمنطقة المسيلة من خلال رحلة شارل دوغالون 1897 م"، **مجلة البحوث التاريخية**، العدد 1، مارس 2017، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة.

– فارس العيد، "المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية قصر الطير أنموذجا"، **المجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** ،العدد خاص، 2012، جامعة تبسة.

– فايد بشير، "من أساليب التعذيب في المعتقلات والسجون الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 180، نوفمبر 2015.

– محمد شاطو،" واقع المعتقلين بآفلو أثناء الثورة التحريرية من خلال الأرشيف الفرنسي بـ: إكس– آن – بروفانس"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، ع خاص، ديسمبر 2012، جامعة معسكر.

- مقدر نور الدين ، "التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية من خلال شهادات بعض المعتقلين بمنطقة الحضنة"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، العدد 02، ماي 2017.

4- الملتقيات:

- الأطرش محمد الطاهر، المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 01 نوفمبر 1954 و20 أوت 1956م، **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزائر، 08-10 ماي 1984.

- فيلالي مختار، "أساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية"، **جمعية أول نوفمبر**، الملتقى الوطني الثاني للثورة الجزائرية، باتنة، 14 نوفمبر 1990.

- لعماري هجيرة، "أساليب التعذيب ومظاهره (أمثلة من منطقة الزيبان)"، **من فيض الذاكرة**، وزارة المجاهدين المتحف الجهوي للمجاهد، العقيد محمد شعباني بسكرة 2014.

5- الموسوعات والقواميس:

- أنور زناتي محمود، **قاموس المصطلحات التاريخية**، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، 2008.

- شرفي عاشور، **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي**، دار القصبة، الجزائر، دس.

- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر** بيروت، دس، الأجزاء الأول السادس).

- مرتاض عبد المالك، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، دس.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
مقدمة	**أ – هـ**
الفصل الأول: المعتقلات الفرنسية خلال الثورة التحريرية	
أولا: التعريف بالمعتقلات الفرنسية	**07**
1- تعريف المعتقل	**07**
2- ظهور المعتقلات الفرنسية في الجزائر	**09**
3- الفرق بين المعتقل والمحتشد والسجن	**13**
ثانيا: أنواع المعتقلات الفرنسية في الجزائر والظروف المعيشية	**16**
1- أنواع المعتقلات الفرنسية في الجزائر	**16**
2- دراسة أوضاع المعتقلين في المعتقل	**28**
الفصل الثاني: الوصف العام لمعتقل الجرف وأساليب القمع الاستعماري	
أولا: التعريف بمعتقل الجرف ونشأته	**32**
1- معطيات الجغرافية والتاريخية للمعتقل	**32**
2- المرافق العامة التي يتكون منها المعتقل	**35**
3- حياة المعتقلين داخل المعتقل	**38**
ثانيا: أساليب التعذيب والقمع الاستعماري داخل معتقل الجرف	**41**

1- التعذيب الجسدي في المعتقل	**41**
2- التعذيب النفسي في المعتقل	**48**
الفصل الثالث: انعكاسات ظروف الاعتقال سياسيا ونفسيا على الحياة داخل معتقل الجرف	
أولا: الانعكاسات السلبية على المساجين في المعتقل	**54**
1- تكوين العملاء للمساجين وتحطيم الشخصية السياسية في المعتقل	**54**
2- تشجيع الحزبية والطائفية بين المساجين واستغلال الإعلام في المعتقل	**57**
ثانيا: انعكاسات المعتقلات على مسار الثورة التحريرية	**59**
1- تنظيم جبهة التحرير الوطني في المعتقل	**59**
2- مساهمة المعتقلين في ثورة التحرير الوطني	**64**
خاتمة	**69**
الملاحق	**73**
قائمة البيبلوغرافيا	**95**
فهرس الموضوعات	**106**